المحاضرة الأولى

المُصْطَلحَات الطُّبيَّة المُوَحَدة ونظريَّة الضَّرورة العِلميَّة حَدِيث في المِنْهَجِ والتَّطْبِيْق

الأسْتَاذ الدّكتور مَحَمد هَيْثم الخَيّاط
مدير حفظ الصحة وتعزيزها في المكتب الإقليمي لشرق البحر الأبيض المتوسط التابع لمنظمة الصحة العالمية

السبت 8 شوال 1409هـ / الموافق 13 أيار 1989م

بسم الله الرحمن الرحيم

لهذا المجمع المبارك فضلٌ عليَّ كبير.

فقد هممت مراراً بأن أعالج هذا الموضوع الذي أعالجه اليوم، ثم كانت تُتاح لي من أمري خَوَالج فأرجئ الكتابة فيه أو الحديث عنه، كالتي قال عنها صُرَيْم بن معشر:

بينا الفتى يَسعى ويُسعى له تِيحَ له من أمره خالج

حتى تلقيت دعوة أخي الأستاذ عبد الكريم خليفة للحديث في هذا الموسم الثقافي، فكان لها الفضل في أن جعلت تردّدي يضمحل، ونقلت ما كان ناشباً في ضميري من طَوْر "الهَمّ" إلى طَوْر "الفعل"، إذا استعملتُ مصطلح الحارث بن حِلِّزة اليشكري:

إنما العجز أن تَهُمَّ ولا تفعل والهَمُّ ناشبٌ في الضمير

* *

والحديثُ عن المصطلح ممتع مستطاب، ومزاولة وضع المصطلح أمتع وأطيب. ولكنك إذا أردت أن تقول للناس كيف تصنع ذلك، ضاقت عليك سبل القول وانسدَّت عليك مشارعه، كالذي يُحسن المشيَ عمرَه كله، فإذا قلت له: "صف لي كيف تمشي" تَبَكَّم فلم يَدْرِ ما يقول!

فاعذروني إذا رأيتم في مقالي غيرَ قليل من التبكُّم !

نشرتُ قبل لِواذِ ثلاثين سنة كتاباً لي في ثمانين وأربعمئة صفحة أسميته "الكيمياء السريرية العامة"، وحاولت فيه أن أجد أو أضع لكل مصطلح أجنبي مصطلحاً عربيَّ النِجار يقابله. وقد كان ذلك غاية في المشقة، ولا سيّما في ميدان الكيمياء وهو ميدان عسير الارتياد. ثم كان أن أعدت قراءة بعض ما كتبت فاستعجم علي.. ومن هنا بدأت رحلتي مع المصطلح تتماوج.. تَسْتَعسِرُ أحياناً فأتعصب للكلمات العاربة بل البائدة لا أرتضي بها بديلاً، وتمشي مستقيمة الصوب أحياناً لا تزيغ يميناً ولا يساراً، وتَجْنَح أحياناً كثيرة مَجْنَحَ الرُخَص، فأستبيح في سبيل الضرورة العلمية أشياءَ لم أكن لأبيحها لنفسي لولا ذلك.. وعن هذه الضرورة العلمية أحب أن أتحدث قبل كل شيء.

* *

والضرورة عند سلف هذه الأمة ضرورتان: ضرورة شرعية وضرورة شعرية. ولو أنني ألمح إليهما ضرورة ثالثة هي الضرورة العلمية.

وهذه الضرورات الثلاث تتصل فيما أرى بالمثل العليا الثلاثة التي توالف عليها الناس: الخير والجمال والحقيقة.

فالضرورة الشرعية خروج على القواعد النافذة.. لوجه الخير

والضرورة الشرعية خروج على القواعد النافذة.. لوجه الجمال

والضرورة العلمية خروج على القواعد النافذة.. لوجه الحقيقة.

* *

وقد أسهب فقهاؤنا – رحمهم الله – في الحديث عن الضرورة الشرعية[1]، ولكنها في ظني تتلخص فيما ذكرته لك. فالأصل في الأشياء الإباحة، لقول الله جل وعز: "خَلَقَ لَكُم مَا في الأرضِ جَمِيعا" [البقرة: 29]، وما خلقه لنا فقد أباحه لنا. ثم اقتضت حكمة الله أن يحرِّم على عباده بعض ما خلق، كما في قوله سبحانه: "قُلْ لاَ أَجِدُ فِيمَا أُوْحِي إِلَيَّ مُحَرَّماً عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلاَّ أَنْ يَكُوْنَ مَيْتَةً أَوْ دَماً مَسْفُوْحاً أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقاً أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ" [الأنعام: 145]. ولكن تطرأ بعض حالات يتعرض فيها الإنسان إلى خطر الموت جوعاً على سبيل المثال، فيكون من الخير له – والخير ما فيه مصلحة للإنسان في الدنيا أو الآخرة – أن يعودَ الحكم إلى الأصل – وهو الإباحة– فيقول عزّ

من قائل: "فَمنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ ولا عَادٍ فإنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحيمٌ" [الأنعام: 145]. وذلك ما عبّر عنه سلطان العلماء العزّ بن عبدالسلام بقوله: "الضرورات مناسبة لإباحة المحظورات جلباً لمصالحها" [٢]. فالضرورة قد سمحت بالعودة إلى أصل الإباحة لتحقيق ما فيه الخير في حالة الضرورة هذه. وقُلْ مثل ذلك في المحظورات الأخرى التي هي ترك الواجب، كإباحة الإفطار في رمضان مثلاً للمريض.

وأما الضرورة الشعرية[٣] فهي باديَ الرأي أمر آخر. وإن يكن بعض من تناولها من علماء العربية قد حاول أن يتكئ على مفهوم الضرورة الشرعية ولا سيّما في قضية الرجوع إلى الأصل.

فثَمَّة أصلٌ كان عليه بنيان هذه اللغة الشريفة، وحاول علماء اللغة منذ عهد الخليل أن يتصوروا كيف كان، فقاموا بعملية استيفاء راجع مدهشة، توصلوا منها إلى صرح جميل، لا ترى فيه عِوَجاً ولا أَمْتاً، ولا تحس فيه شذوذاً ولا خللاً، ولَكَمْ أتمنى أن يهتم المجمع أو الجامعة بإجراء بعض بحوث الاستيفاء الراجع بالحاسوب ليتبين لنا المزيد عن عبقرية الخليل ومن سار على دربه.

"فالأصل" في الأسماء – كما تبين لهم– أن تُتَوَّن وأن تدخلها حركة الجر، و "الأصل" في الأفعال أن تُبْنَى "فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأُوَل وهي أشدُّ تمكّناً، فمن ثَمَّ لم يلحقها [أي الأفعال] تنوين ولحقها الجزم والسكون" [٤]... "والأفعال كلها حقُها أن تكون مسكّنةَ الأواخر، والأسماء كلها حقُها أن تكون معربة"[٥].

ولكن سرعان ما تبين لهم أن ثَمَّةَ مَنْزَعاً دائماً إلى الخروج على الأصل وعلى القياس على الأصل. وتلك عملية طبيعية تُزاولها الجماعة ويُزاولها الأفراد وتتجلى فيها حيوية اللغة، فإذا مارستها العرب جماعةً كانت مقبولة على الإطلاق وحلَّت محل الأصل.. وإذا مارسها الأفراد كانت مقبولة في بعض الأحوال وأُطلق عليها اسم الضرورة.

وإنك لترى في كتاب سيبويه كثيراً من مثل قوله:

"من كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام" [٦]، وقوله: "قد يشذ الشيء في كلامهم عن نظائره، ويُستخف الشيء في موضع ولا يستخفونه

في غيره"[٧]. حتى قال ابن السيد البطليوسي في الاقتضاب: "إن الأصول قد ترفض حتى تصير غير مستعملة، وتستعمل الفروع كرفضهم استعمال أَيْنُق وقِسيّ وأشياء وأعياد على الأصل"[٨].

كيف يحدث ذلك"

إنه يحدث بآلية يطلق عليها الخليل وسيبويه اسم التشبيه أو الحَمْل. فكأن بنيان العربية هذا الذي توصل إليه هذان العبقريان ليس ببنيان راكد خامل، ولكنه بنيان متفاعل حَرِك، ففيه ساحات جاذبية تجذب البُنَى المتشابهة فتَرْصُفُ بعضها إلى بعض، وفيه مستويات مختلفة من التعبير تَتَوَاثب بينها الكَلِم استجابةً لسطوة الجمال أو سلطان النغم، كتلك المستويات المختلفة من الطاقة في نواة الذرة تَتَوَاثب بينها الذُرَيْرات من جراء سطوة طاقة خارجية ترتفع بها إلى المستوى الأعلى. واستمع إلى قول سيبويه: "وقد يشبّهون الشيء بالشيء وليس مثلَه في جميع أحواله، وسترى ذلك في كلامهم كثيراً" [٩]، وقوله: "يشبّهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله ولا قريباً منه، وقد ذكرنا فيما مضى وسنذكره أيضاً إن شاء الله"[١٠]. وقوله: "اعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء، أُجري لفظه مجرى ما يستثقلون، ومنعوه ما يكون لما يستخفون، فيكن في موضع الجر مفتوحاً: استثقلوه حيث قارب الفعل في الكلام ووافقه في البناء، وذلك نحو: أبيض وأسود وأحمر وأصفر، فهذا بناء أذهب وأعلم"[١١].

واستمع إلى هذا النص الذي تراه في اللسان:

"وبنو رَشْدان بطن من العرب، كانوا يسمون بني غَيَّان، فأسماهم سيدنا رسول الله – صلى الله عليه وسلم– بني رَشْدان.. وإنما قال النبي صلى الله عليه وسلم "رَشْدان" على هذه الصيغة ليحاكي به "غَيَّان". قال ابن سيده: "وهذا واسع كثير في كلام العرب، ويحافظون عليه ويدعون غيره إليه. أعني أنهم قد يؤثرون المحاكاة والمناسبة بين الألفاظ تاركين لطريق القياس. كقوله صلى الله عليه وسلم: ارجِعْنَ مأزوراتٍ غير مأجورات، وكقولهم: حوراء عيناء من الحِيرِ العِين، وإنما هو "الحُوْر" فآثروا قلب الواو ياءً في الحُور إتباعاً للعِين. وكذلك قَولهم: إني لآتية بالغَدَايا والعَشَايا؛ جمعوا الغداة على غدايا، إتباعاً للعشايا، ولولا ذلك لم يجز تكسير فُعْلة على فعائل.. فإذا كانوا قد يفعلون مثل ذلك محتشمين من كسر القياس، فَأَنْ يفعلوه فيما لا يكسر القياس أَسْوَغ"[١٢].

لماذا يحدث ذلك؟

إن الجماعة اللغوية تبتعد عن الأصل وتضحي بالقياس من أجل "الجمال". وسواء عبَّروا عن هذا الجمال بما يستخفّون في مقابل ما يستثقلون، أو بمحاكاة الصيغة، أو بالإتباع أو بغير ذلك من العبارات، فذلك لا يخرج بهنّ جميعاً عن مفهوم "الجمال". فمن أجل "الجمال" وحده يستبيحون هذا الابتعاد عن الأصل والخروج على القياس.

ومما يؤيّد مزاولة الجماعة اللغوية للخروج على القياس في سبيل الجمال ما ذكره البغدادي في الخزانة:

"فإن قال قائل: فَلِمَ ذهب الخليل وسيبويه إلى أن الياء قد حذفت [من جَوَار] حتى إنه لما نقص وزن الكلمة من بناء فَوَاعل دخلها التنوين؟ قيل: لأن الياء قد حُذِفَتْ في مواضع لا تبلغ أن تكون في الثقل مثل هذا كقوله تعالى: "الكَبِيْرُ المُتَعَالِ" و "يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ" و"يَوْمَ التَّنَادِ" وقال الشاعر: "وأخو الغَوَانِ متى يَشِبْ يَصْرِ مْنَه" وقال آخر: "دَوَامِي الأَيْدِ يَخْبِطْنَ السريحا" فأكتُفِيَ في جميع هذه بالكسرة من الياء وهو كثير جداً. فلما كان الاكتفاء بالكسرة جائزاً مستحسناً في هذه الأسماء الآحاد، والآحادُ أخلفُ من الجموع، كان باب >جَوَارٍ" جديراً بأن يلزم الحذف لثقله، ألا ترى أنه جمع، وهو مع ذلك الجمع الأكبر الذي تنتهي إليه الجموع، فلما اجتمع فيه ذلك، وكانوا قد حذفوا الياء مما هو أخف منه، ألزموه الحذفَ البتَّة حتى لم يَجُزْ غيره. وقد حُذِفَت الياء من الفعل أيضاً في موضع الرفع حذفاً كالمطرد، كقوله تعالى: "ما كُنَّا نَبْغِ" و"اللَّيْلِ إذَا يَسْرِ" وهو كثير. فهذا يدلُّك على اطّراد حذف الياء.. وأجازوا الحذف في بعض المواضع استخفافاً"[١٣].

فليت شعري ما الدافع إلى هذا الاستخفاف إن لم يكن دافع الجمال؟

ولكنك تلمح في بعض الأحايين دافعاً آخر، من أمثلته مسألة "ما" التي تعمل على عمل "ليس". قال سيبويه: هذا باب ما أُجري مُجرى "ليس" في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله. وذلك الحرف "ما"، تقول: [ما عبدُ اللهِ أخاك] و[ما زيدٌ منطلقاً] وأما بنو تميم فيُجرونها مُجرى أمَا وهَلْ، وهو القياس، لأنها ليست بفعل، وليس "ما" كليس، ولا يكون فيها إضمار. وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس، إذ كان معناها كمعناها"[١٤].

فأنت كما أنك ترى "الجمال" هو في الغالب غاية هذا الخروج على الأصل، فإنك لتلمح – في "ما" التي تعمل عمل "ليس" مثلاً – غايةً أخرى غير غاية الجمال ألا وهي الحقيقة أو قل الدِقَّة العلمية. فأهل الحجاز يشبّهون "ما" بليس إذْ كان معناها كمعناها، فوجدوا أن الدقة العلمية تقتضي منهم أن يشبّهوا في اللفظ ما تشابه في المعنى.

نخلص من ذلك كله إلى أن ظاهرة الخروج على الأصل ظاهرة طبيعية بل سنة أصيلة من سنن كلام العرب، تمارسها الجماعة اللغوية من أجل الحقيقة تارة ومن أجل الجمال تارات. وقد كان لا بد من الاعتداد بهذه الظاهرة من قِبَل الخليل وسيبويه ضماناً لتَمَاسُك المقدمات الفكرية التي قام عليها النحو كله.

ما الذي يحدث الآن عندما يمارس الأفراد ما مارسته الجماعة؟

إن هذا هو الذي يطلقون عليه اسم الضرورة، وهي نوع مخصوص من الظاهرة لأنه يتجلى في اتجاهين: الاتجاهُ الأول هو الخروج على الأصل اقتداءً بما فعلته الجماعة اللغوية في بعض الأحوال، والاتجاهُ الثاني هو العودة إلى الأصل ببعض ما أخرجته الجماعة اللغوية عن أصله.

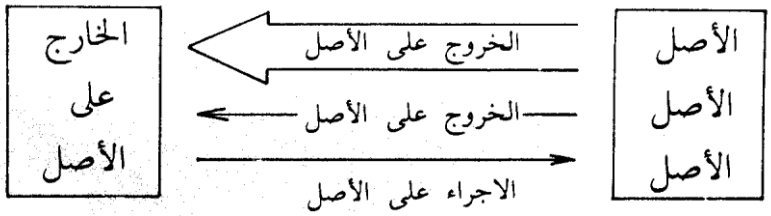

ومَرَدُّ ذلك في الغالب إلى النظرة الجمالية، ولو أنك تستطيع أن ترده أحياناً إلى تحرّي الحقيقة. وهو يحدث في الغالب في الشعر ولو أنه قد يحدث في غيره من أنماط الكلام. فسيبويه يقول: "وهذا قليل في الكلام كثير في الشعر" [١٥] في الوقت الذي يقول فيه: "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام"[١٦].

والذي يظهر لي في موضوع الضرورة الشعرية، أن الشاعر وهو يزاول هذا المستوى المحلّق من الكلام، يكون في حالة من الانفعال يتهدَّر فيها تَهَدُّرَ السيل، فيضيق ذرعاً ببعض ما يحدُّ من تَهْدَارِه من قوالب الكَلِم، فلا يلبث أن يقفز عنها إلى غيرها ابتكاراً من سليقته، وافتِجاراً مما استُودع في لا شعوره من تراث الجماعة اللغوية، كهذا الذي قال الأخطل:

لكلِّ قرارةٍ منها وفجٍ أضاةٌ ماؤها ضَرَرٌ يمور

قال ابن الأعرابي: ماؤها ضَرَر أي ماء نَمِير في ضِيْق، وأراد أنه غزير كثير، فمجاريه تضيق به وأن اتّسعت.

ولله در طرفة بن العبد إذ يعبِّر عن مثل ذلك بقوله:

رأيتُ القوافي يَتَّلِجْنَ مَوَالِجاً تَضَايَقُ عنها أن تَوَلَّجَها الإبَرْ

قال الصاحب بن عباد: وحدثني محمد بن يوسف الحمّادي، قال: حضرت مجلس عبيدالله بن عبدالله بن طاهر، وقد حضره البحتري، فقال: يا أبا عبادة! أمُسلم بن الوليد أشعر أم أبو نواس؟ فقال : بل أبو نواس، لأنه يتصرَّف في كل طريق ويتنوَّع في كل مذهب، إن شاء جَدّ وإن شاء هَزَل، ومسلم يلتزم طريقاً واحداً لا يتعدَّاه، ويتحقَّق مذهباً لا يتخطَّاه. فقال عبيدالله: إن أحمد بن يحيى ثعلباً لا يوافقك على هذا! فقال: أيها الأمير! ليس هذا من علم ثعلب وأضرابه ممن يحفظ الشعر ولا يقوله، وإنما يعرف الشعر من دُفِعَ إلى مَضَايقه! فقال: وَرِيَتْ بك زنادي يا أبا عبادة! لقد حكمت في عَمَّيْكَ حُكْمَ أبي نواس في عَمَّيْه جرير والفرزدق فإنه سئل عنهما ففضل جريراً، فقيل له إن أبا عبيدة لا يوافقك على هذا، فقال: ليس هذا من علم أبي عبيدة، وإنما يعرفه من دُفِع إلى مَضَايِق الشعر"[١٧].

وهذا أمرٌ لَمِسَهُ به ابن جني في بعض أحيانه فقال:

"متى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها وانخراق الأصول بها، فاعلم أن ذلك على ما جَشِمَه منه، وإنْ دلَّ من وجهٍ على جوره وتعسُّفه، فإنه من وجهٍ آخر مُؤْذِنٌ بصِيَالِهِ وتَخَمُّطِه، وليس بقاطعٍ دليلٍ على ضعف لغته، ولا قصوره عن اختيار الوجه الناطق بفصاحته. بل مثله في ذلك عندي مثل مُجْرِي الجَمُوح بلا لجام، ووارد الحرب الضَرُوس حاسراً من غير احتشام، فهو وإن كان ملوماً في عنفه وتهالكه، فإنه مشهودٌ له بشجاعته وفيضِ منَّتِه: ألا تراه لا يجهل أن لو تَكَفَّر في سلاحه، أو اعتصم بلجام جواده، لكان أقرب إلى النجاة، وأبعد عن المَلْحاة، ولكنه جَشِمَ ما جَشِمَه على علمه بما يعقب اقتحام مثله، إدلالاً بقوة طبعه ودلالةً على شهامة نفسه"[١٨].

وإنْ تَعْجَبْ فَعَجَبْ نظر علماء العربية إلى هذا الموقف النفسي لدى الشاعر الذي يملي عليه ارتكاب الضرورة.

فمنهم فئة لم تَرْقَ إلى فهم موقف الشاعر ولم تَعِشْ معاناته، فقالت عن الضرورة إنها ضربٌ من الخطأ ومجانبة الصواب.. هكذا جملةً واحدة! يمثل لهذه الفئة ابن فارس ومن تَقَيَّل ظلالَه من ا لمُحْدَثين. قال في "الصاحبي":

"لا معنى لقول من يقول إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز، ولا معنى لقول من قال: "ألم يأتيك والأنباء تنمي" وهذا وإن صح، وما أشبهه من قوله: "لما جَفَا إخوانُه مصعباً" وقوله "قفَا عند– مما تعرفان– ربوع".. فكله غلط وخطأ. وما جعل الله الشعراء معصومين يوقون الخطأ والغلط. فما صح من شعرهم فمقبول وما أَبَتْهُ العربية وأصولها فمردود"[١٩].

ومنهم في المقابل عبقريُّ العربية وواحدُها الخليل، وتلميذه سيبويه، فقد تفطَّنا إلى ما لم يفطن إليه غيرهما، ونفذا إلى أعماق المعاناة الشعرية التي يكابدها الشاعر. وكأمي بهما – لله درهما– يريان أن الشاعر وقد ملأت نفسه نشوة التحليق، ينصب نفسه حَكَماً على مستويات التعبير، فيتخيَّر منها مستوى قد لا يوافق ما شاع عند الناس. فهو إذ يحلِّق في عنفوان تجربته الشعرية، يطل على علٍ على كل ما اختزنته سليقته من تقاليب التعبير وموازين الكلام، فيتخيَّر منها في حركة سريعة كلمحٍ بالبصر ما يجده أقرب إلى التعبير عن معاناته، حتى إذا ما ضافت القوالب الشائعة عند الناس بانفعالاته، قفز عنها إلى ذخيرةٍ مما ترك أسلافه أو الأقدمون في وجدانه، فتخيَّر منها ما استقام مع مشاعره

وتَسَاوَقَ مع أحاسيسه، ولكنه في ذلك كله إنما يتخير بين مستوى من التعبير وآخر، في إطار الذخيرة اللغوية لقومه لا يتعدَّاها ولا يخرج عنها.

فالشاعر – كما سمعتَ ابن جني– ليس عاجزاً عن أن يلتزم القياس، بل هو على ذلك قدير، ولكنه لا يريد– عن وعيٍ أو غير وعي – أن يلتزم بظاهر القياس. وهذه مزية من أبرز مزايا الظاهرة. فهو من أجل الجمال يضحي عن قَصْدٍ بقضية الحفاظ على القوالب.

والضرورة الشعرية إذن، ليست قضيةَ اضطرار مكروه يسوق إليه الوزن والقافية، وإنما هي– كالوزن والقافية– مظهرٌ من مظاهر امتلاك الشاعر لأعِنَّةِ اللغة.. مظهرٌ من مظاهر التعبير الفني الذي يميز الشعر من سائر الكلام. فالضرورة ليست أثراً من آثار عجز الشاعر وقصور لغته، بل هي على العكس دليل على تمكّنه ومقدرته على الأخذ بناصية اللغة.

يقول ابن منظور:

"فإن الأعرابي إذا قَوِيَتْ فصاحتهُ، وَسَمَتْ طبيعتُه، تصرَّف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله، فقد حُكِيَ عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولا سُبِقا إليها. وعلى هذا قال أبو عثمان: ما قِيْسَ على كلام العرب فهو من كلام العرب"(٢٠).

ولا أدلّ على ذلك من موقف الشعراء الأُصلاء من تدخل النحاة في أشعارهم.

يُروى أن الفرزدق حين مدح يزيد بن عبدالملك بالشعر الذي منه قوله:

مستقبِلينَ شَمال الشأْمِ تضربُنا بحاصبٍ كنَدِيفِ القطن منثور
على عمائِمنا يُلقى وأرحُلِنا على زواحفَ نُزْجَى مُخُّها رِيرِ

قال ابن أبي إسحاق: "أسأت، إنما هي "ريرُ" وكذلك قياس النحو في هذا الموضع"(٢١). فيُروى أنه لما بلغ الفرزدق عبدالله بن أبي إسحاق عليه قال "أما وجد هذا المنتفخ الخُصْيَيْن لبيتي مخرجاً في العربية؟ أما إني لو أشاء لقلت: على زواحفَ نُزْجيها محاسيرِ، ولكنني لا أقوله!!".

لا أقوله! هذه هي خلاصة القضية لأن هذا الالتزام بالقوالب المألوفة يقصّر عن الأفُق الذي حلَّق إليه الشاعر، وعن أداء كل الجمال الذي يَوَدُّ الشاعر التعبير عنه.

وأنت ترى مثل ذلك في ما قاله عمار الكلبي وقد عِيْبَ عليه بيتٌ من شعره: [٢٢]

ماذا لقينا من المستعربين ومن ... قياس نحوهُم هذا الذي ابتدعوا
إن قلتَ قافيةً بكراً يكون بها ... بيتٌ خلاف الذي قاسوه أو ذَرَعوا
قالوا: لحنتَ، وهذا ليس منتصباً ... وذاك خفضٌ، وهذا ليس يرتفع
كم بين قومٍ قد احتالوا لمنطقهم ... وبين قومٍ على إعرابهم طُبعوا
ما كلُّ قوليَ مشروحاً لكم فخُذا ... ما تعرفون، وما لم تعرفوا فَذَعوا
لأن أرضيَ أرضٌ لا تُشَبُّ بها ... نارُ المجوس ولا تُبْنَى بها البِيَع

وفي ما قال الفرزدق حين قال:

إليك أميرَ المؤمنين رَمَتْ بنا ... هموم المنى والهَوْجَل المتعسِّفُ
وعضُّ زمانٍ يا ابنَ مروان لم يَدَعْ ... من المال إلا مُسْحتاً أو مُجَلَّفُ

وقال له ابن أبي إسحاق: "بم رفعت مجلَّف" فقال: "بما يسؤوك وينوؤك! علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا"[٢٣]

*
* *

قلنا إن الاتجاه الأول في ظاهرة الضرورة الشعرية هو اتجاهٌ مُوَازٍ لعملية الخروج الجماعية على الأصل. وقد اكتشف ذلك الخليل كما يروي لنا سيبويه، فالشاعر في مرحلة التحليق يشبّه بِنْيَةً ببنْيَةٍ فيحرِّكها في اتّجاهها مبتعداً بالأولى عن الأصل.

قال سيبويه: وسألته عن قوله: إن تأتني أنا كريم فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر.. يشبهه بما يتكلّم به من الفعل"[٢٤].

وقال في موضع آخر حول جزم الفعل المضارع بـ "إذا": وقد جازَوْا بها في الشعر مضطرين، شبّهوها بـ "إن" حيث رأوْها لما يستقبل، وأنها لا بُدَّ لها من جواب"[٢٥].

وقال في موضع ثالث: وسألت الخليل عن ثلاثة كلاب فقال يجوز في الشعر. شبهوه بثلاثة قرود ونحوها"[٢٦].

فالشاعر تحت تأثير سلطان الجمال، يشبه ظرف الشرط، بحرف الشرط، ويشبه جمع القلة حيث يوجد جمع كثرة، بجمع القلة حيث لا يوجد جمع كثرة، وهكذا...

ويقول سيبويه في موضع آخر: "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام، من صرفِ ما لا ينصرف: يشبهونه بما ينصرف من الأسماء لأنها أسماء كما أنها أسماء، وحذفِ ما لا يحذف: يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً، كما قال العجاج:

قواطناً مكة من وُرْقِ الحَمِي

يريد الحمام، وكما قال خُفاف بن نُدْبة السُلَمي:

كَنوَاحِ ريشِ حمامةٍ نجديةٍ ومسحتِ باللِثَتَيْنِ عَصْفَ الإثْمِدِ..

"وربما مدوا مثل مساجد ومنابر، فيقولون مساجيد ومنابير، شبهوه بما جُمِعَ على غير واحد في الكلام، كما قال الفرزدق:

تنفي يداها الحَصَى في كل هاجرة نفيَ الدنانير تَنْقَادُ الصياريفِ"[٢٧].

"ومن العرب من يثقل الكلمة إذا وقف عليها، ولا يثقلها في الوصل، فإذا كان في الشعر فهم يُجرونه في الوصل على حاله في الوقف.. قال رؤبة:

ضخمٌ يحب الخلق الأضْخَمَّا[٢٨]

"وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء، وذلك قول المَرَّار بن سلامة العجلي:

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سَوائنا

وقال الأعشى:

وما قصدت من أهلها لسَوائكا

وقال خطام المجاشعي:

وصالياتٍ ككما يُؤَثْفَيْن

فعلوا ذلك لأن معنى "سَواء" معنى "غير"، ومعنى "الكاف" معنى "مثل". وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"[٢٩].

أما الاتجاه الثاني في مسيرة الضرورة الشعرية، فهو اتجاهٌ معاكس لعملية الخروج الجماعية على الأصل: هو ردّ إلى الأصل أو إجراءٌ على الأصل، يصدر عما أودعه الله

في سليقة الشاعر من تراث الجماعة اللغوية فيجعله يعود إلى الأصل متهدِّياً بهَدْيِ هذه السليقة.

فمن كلام الخليل فيما يرويه سيبويه:

"ويقول يونس للمرأة تسمى بـ "قاضٍ": مررت بقاضيَ قبلُ، ومررت بأُعَيْمِيَ منك. فقال الخليل: لو قالوا هذا لكانوا خُلَقَاء أن يُلزموها الجر والرفع كما قالوا حين اضطروا في الشعر فأجرَوْه على الأصل، قال الشاعر الهذلي:

أبيت على معاريَ واضحاتٍ بهن مُلَوَّب كدم العباط

وقال الفرزدق:

فلو كان عبدالله مَوْلىً هَجَوْتُهُ ولكن عبدالله مَوْلى مَوَالِيَا

فلما اضطروا إلى ذلك في موضع لا بُدَّ لهم فيه من الحركة أخرجوه على الأصل"(٣٠).

وفي مثل ذلك يقول سيبويه في شِبْهِ قاعدة:

"وقد يبلغون بالمعتلِّ الأصل فيقولون: رَادِد في رادّ، وضَنِنُوا في ضَنُّوا، ومررت بجوارِيَ قبل"(٣١).

ويقول: "واعلم أن الشعراء إذا اضطروا إلى ما يجتمع أهل الحجاز وغيرهم على إدغامه أجرَوْه على الأصل. قال الشاعر وهو قَعْنَبُ بن أمِّ صاحب:

مهلاً أعاذِلَ قد جَرَّبْتِ من خُلُقي أني أجود لأقوامٍ وإن ضَنِنوا

وقال:

تشكو الوَجَى من أظلل وأظلل

وهذا في الشعر كثير"(٣٢).

هما إذن عمليتان فكريتان متعاكستا الاتجاه يقوم بهما الشاعر في سبيل الجمال على الغالب.

ولكن هاتين العمليتَيْن تظهران أيضاً عند غير الشاعر تارة، أو لغير وجه الجمال تارة أخرى، في غير الغالب.

تظهران عند غير الشاعر في القراءات مثلاً، كالذي رُوِيَ عن أبي عمرو بن العلاء في قوله تعالى: "فَتُوْبُوْا إلى بَارِئكُمْ" [البقرة: 54] بإسكان الهمزة في "بَارِئكُمْ"، وفي قوله "يَأمُرْكُمْ" و "يَنْصُرْكُمْ" و "يَلْعَنْهُمْ" و "يَجْمَعْكُمْ" و "أَسْلِحَتْكُمْ" روى ذلك كله بالتسكين واستشهد على ذلك بقول امرئ القيس:

فاليوم أَشْرَبْ غير مستحقِبٍ إثماً من الله ولا وَاغِلِ

أراد "أشربُ" فأسْكَنَ الباء"(٣٣).

وتفسير ذلك أن تسكين حرف الإعراب في هذه القراءة هو كتسكينه في الشعر "إجراءٌ للمنفصل من كلمتَيْن مجرى المتَّصل من كلمة، فإنه يجوز تسكين مثل "إبِل" فأجري المكسوران في "بارِئْكم" مجرى "إبْل"(٣٤).

فهذا كالذي قال سيبويه في الشعر:

"وقد يجوز أن يسكّنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر، شبهوا ذلك بكسرة فَخِذ، حيث حذفوا فقالوا "فَخْذ" وبضمة عَضُد، حيث حذفوا فقالوا "عَضْد" لأن الرفعة ضمة والجرة كسرة، قال الشاعر:

رُحْتِ وفي رِجْلَيْكِ ما فيهما وقد بَدَا هَنْكِ من المئزر

ومما يسكّن في الشعر – وهو بمنزلة الجرَّة – إلا أن من قال فخذ لم يسكن ذلك، قال الراجز:

إذا اعوجَجْنَ قلت صاحِبْ قَوِّمِ بالدّوِّ أمثال السفين العُوَّمِ

فسألت من يُنشد هذا البيت من العرب، فزعم أنه يريد "صاحبي".. ولم يجئ هذا في النصب لأن الذين يقولون كَبْد وفَخْذ لا يقولون في "جَمَل" "جَمْل"(٣٥).

فهذا التسكينُ في الشعر وفي غير الشعر على السواء موقفٌ جمالي، تفضيلاً لما يستخفّون على ما يستثقلون.

وقُلْ مثل ذلك في الأمثال، فقد حكى البغدادي عن ابن بري أن "الأمثال تُنَزَّل منزلةَ المنظوم"(٣٦)، وقال المبرد: الأمثال يُستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها" (٣٧) وقال أبو العلاء: المَثَل يجوز فيه ما يجوز في ضرورة الشعر لأن استعماله يكثر"(٣٨).

وأما ظهور ذلك لغير وجه الجمال فيمثله قول الشاعر:

قد أصبحت أمُّ الخيار تدَّعي عليَّ ذنباً كلُّه لم أصنع

إذ يقول لنا البغدادي في الخزانة[٣٩]:

"وروايةُ الرفعِ عند علماء البيان هي الجيّدة، فإنها تفيد عمومَ السلب، وروايةُ النصبِ. ساقطةٌ عن الاعتبار بل لا تصحّ فإنها تفيد سلبَ العموم، وهو خلافُ المقصود.. ورأيتُ للفاضل اليَمَني على هذا البيت كلاماً أحببتُ إيرادَه وهو قوله: معنى هذا البيت أن هذه المرأة أصبحت تدَّعي علي ذنباً، وهو الشيب والصَلَع والعجز وغير ذلك من موجبات الشيخوخة – ولم يقل ذنوباً بل قال ذنباً لأن المراد كِبَرُ السن المشتمل على كل عيب – ولم أصنع شيئاً من ذلك الذنب. ولم ينصب "كلّه" لأنه لو نَصَبَه مع تقدُّمِهِ على ناصِبِه لأفاد تخصيص النفي بالكل، ويعود دليلاً على أنه فعل بعض ذلك الذنب. ومرادُه تنزيه نفسه عن كل جزء منه فلذلك رَفَعَه إيذاناً منه بأنه لم يصنع شيئاً منه قط، بل كلُّه بجميع أجزائه غير مصنوع"[٤٠].

فليس الجمال إذن هو الدافع إلى الضرورة هنا ولكنها الحقيقة، وهذا الضرب من الضرورة هو الذي نريد أن نطلق اسم الضرورة العلمية عليه.

وفي مثل ذلك يقول البغدادي:

"قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر، واحدةٌ يلزم فيها ضرورة إلا أنها مطابقةٌ لمقتضى الحال. ولا شك أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة، لأن اعتناءَهُمْ بالمعاني أشدُّ من اعتنائهم بالألفاظ، وإذا ظهر لنا في موضع أنَّ ما لا ضرورة فيه يصلح هنالك، فمن أين يُعْلَمُ أنه مطابقٌ لمقتضى الحال"[٤١].

وبعد فلقد يعجب المرء حين يرى أن النحاة بعد سيبويه لم يَرْقَوْا إلى فهمه وفهم شيخه هذا العميق لطبيعة الظاهرة.

فترى أبا العباس المبرّد مثلاً يستوعب قضية الرد إلى الأصل ولكنه لا يستوعب الاتجاه الآخر. فقد كان "لا يلتفت إلى شيء من هذه الروايات التي تشذ عن الإجماع والمقاييس"[٤٢]، وذلك لأن "القياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة" [٤٣]. وكان

يرد بعض القراءات "ما دامت لا تطّرد مع قواعده النحوية" [٤٤]. بل كان يعمد إلى الروايات المخالفة للقياس فيغيّر وجه الإنشاد فيها حتى تستقيم على أصوله، فيغيّر قوله:

فما كان حِصْنٌ ولا حابسٌ يفوقان مِرْدَاسَ في مجمع

بحيث يصبح:

يفوقان شَيْخِيَ في مجمع

ويغيّر قول امرئ القيس:

فاليوم أشَرِبْ غير مستحقِب إثماً من الله ولا واغِلِ

فيرويه:

فاليوم أُسْقَى غير مستحقِب[٤٥]

ولكنه حين يعالج قضية الإجراء على الأصل يمضي بها إلى أقصى أبعادها. فهو يقول في المقتضب "الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها"[٤٦] ويفصّل ذلك بقوله:

"اعلم أن الشاعر إذا اضطر رَدَّ هذا الباب إلى أصله.. لأنه يجوز له للضرورة أن يقول "رَدَدَ" في موضع "رَدَّ" لأنه الأصل كما قال:

الحمد لله العلي الأجْلَلِ

وكما قال:

أني أجود لأقوام وإن ضَنِنُوا

ويجوز له صَرْف ما لا ينصرف، لأن الأصل في الأشياء أن تَنْصَرِف.

فإذا اضطر إلى الياء المكسور ما قبلها أن يُعربها في الرفع والخفض فَعَلَ ذلك، لأنه الأصل، كما قال ابن قَيْسِ الرُقَيَّات:

لا بارك الله في الغوامي هل يُصْبِحْنَ إلاّ لهنَّ مُطَّلَبُ

فإذا احتاج إلى صرف ما لاَ ينصرف صَرَفَه مع هذه الحركة، فيصير بمنزلة غيره مما لا عِلَّةَ فيه". ومثله: "كل شيء لا ينصرف فصرفُه في الشعر جائز، لأن أصلَه كان الصرف فلما احتيج إليه رُدَّ إلى أصله"[٤٧]. والقاعدة في ذلك كما يضعها المبرد: "ويكفيك من هذا كله ما ذكرتُ لك من أن الشاعر إذا اضطر رَدَّ الأشياء إلى أصولها"[٤٨].

وهو قد أمعن في ذلك حتى أجاز في الضرورة الرجوع إلى الأصل مطلقاً وإن لم يَرِدْ به سماع. تجد ذلك في مثل قوله:

"إذا اضطر شاعرٌ جازَ له أن يرد مبيعاً وجميعَ بابه إلى الأصل فيقول "مَبْيُوع" كما قال علقمة بن عبدة:

حتى تذكَّر بيضاتٍ وهَيَّجَهُ يوم الرذاذ عليه الدجن مَغْيُوم

وأنشد أبو عمرو بن العلاء:

وكأنها تفّاحة مَطْيُوْيَةٌ

وقال آخر:

نُبِّئْتُ قومك يزعمونك سيداً وإخالُ أنك سيِّدٌ مَغْيُون

فأما الواو، فإن ذلك لا يجوز فيها.. هذا قول جميع البصريين أجمعين ولست أراه ممتنعاً عند الضرورة"(٤٩).

بل يبلغ بذلك أن يقول:

"قد يجيء في الباب الحرف والحرفان على أصولهما وإن كان الاستعمال على غير ذلك، ليدلَّ على أصل الباب"(٥٠).

وبعد، فإنك لتجد قضية الإجراء على الأصل هذه كالقاعدة المسلَّم بها عند جميع النحاة، على خلافٍ بينهم في استيعاب موقف الخليل وسيبويه.

فابن السراج مثلاً يقول في أصوله:

"وليس له أن يُخرج شيئاً عن لفظه، إلا أن يكون يُخرجه إلى أصلٍ قد كان له، فيرده إليه لأنه كان حقيقته، وإنما أخرجه عن قياسٍ لزمه، أو اطّراد استمر به، أو استخفافٍ لعلة واقعة"(٥١).

وقال ابن جني في شبه قاعدة:

"اعلم أن الشاعر إذا اضطر، جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس وإن لم يَرِدْ به سماع"(٥٢).

"فإنه إذا أدى القياس إلى شيء ما، ثم نطقت العرب بخلافه، فإن ما أدى إليه القياس ينبغي أن يُصرف على أنه لشاعرٍ مولد أو لساجعٍ أو لضرورة: هذا ما ذهب إليه النحويون"(٥٣).

وقد أجمع النحويون على جواز قصر الممدود في الشعر لما فيه من رد الاسم إلى أصله، وأجازوا في الشعر تذكيرَ المؤنث لأن الأصل في الأشياء التذكير، وأجازوا في الضرورة وضع العطف موضع التثنية أو موضع الجمع إذ "التثنيةُ والجمعُ المستعملان بالحرف أصلُهما التثنية والجمع بالعطف" فاستعملوا التكرير بالعاطف للضرورة رجوعاً إلى الأصل(٥٤).

ولقد يعجبك أن ترى كيف كان يلمح كل من النحويين بعض ملامح هذه الظاهرة فيحمل عليها بعض ما يدركه من مُسْتَثْنَيَات الضرورة.. ولسوف ترى كيف أن تعمُّق كل فريقٍ من الفرقاء في فهم اتِّجاه الحركة الفكرية لمن يركب الضرورة قد أدى إلى مفارقات طريفة.

فالبصريون كما رأيت يُجيزون صرف ما لا ينصرف، لأن الأصل في الأشياء أن تنصرف، فهم بهذا يلمحون اتجاه راكب الضرورة إلى العودة إلى الأصل. ولكنهم لا يُجيزون ترك الصرف فيما ينصرف للسبب نفسه.

أما الكوفيون فيُجيزون تركَ صرف ما لا ينصرف مستعملين الاتجاه المعاكس في حركة راكب الضرورة من مُسَاوَقَةِ حركة الجماعة اللغوية في الخروج على الأصل، لأنه إذا جاز حذف الواو المتحركة للضرورة من مثل قوله:

فبَيْنَاهُ يشري رَحْلَه قال قائل لِمَنْ جملٌ رخو الملاط نجيب

فَلأَنْ حذف التنوين للضرورة كان ذلك من طريق الأولى(٥٥).

وقُلْ مثل ذلك في قضية الممدود والمقصور. فالبصريون يجيزون قصر الممدود لأن الأصل هو القصر فالرجوع إلى الأصل مقبول، أما الكوفيون فيركبون الاتجاه الآخر، فيذهبون إلى جواز مد المقصور لأنه عندهم من باب إشباع الحركات في الضرورة. فالضمة والكسرة والفتحة ينشأ عن إشباعها الواو والياء والألف، كما قال الشاعر:

كأن في أنيابها القَرَنْفُول يريد القرنفل

وكما قال الآخر:

لا عهد لي بنيضال يريد بنضال

وكما قال:

أقول غذْ خَرَّتْ على الكَلْكال يريد الكلكل

فجار للشاعر أن يُشبع الفتحة قبل الألف المقصورة، فتنشأ عنها الألف فيلتحق بالممدود [٥٦]، واستشهدوا على ذلك بكثير مما ورد عن العرب في أشعارها من هذا الضرب كقوله:

إنما الفقر والغناء من الله فهذا يعطي وهذا يحد

وقوله:

سيُغنيني الذي أغناك عني فلا فقرٌ يدوم ولا عناء

فمد الغنى وهو مقصور. ومثله مد السِعْلى والخَوَى واللهى في قوله:

قد علمت أم أبي السِعْلاء وعلمت ذاك مع الجراء

أنْ نِعْمَ مأكولاً على الخَوَاء يا لك من تمرٍ ومن شيشياء

ينشب في المَسْعَلِ واللَهَاء

* *

أما بعد، فقد أطَلْتُ في موضوع الضرورة الشعرية وأسهبتُ، وإنما أردت من الإفاضة في ذلك مدخلاً فسيحاً إلى موضوع الضرورة العلمية.

وفي اعتقادي أنه إذا جاز للشاعر أن يخرج عن الأصل أو يرجع إلى الأصل في سبيل الجمال، فَلأنْ يجوز للعالم أن يفعل مثل ذلك في سبيل الحقيقة والدقة العلمية.. أولى.

والواقع أنك تلمح مثل ذلك في الشعر كما مرَّ بك في مثال "كلُّه لم أصنع"، وتلمح مثل ذلك في غير الشعر من الكلام. ومن هذا الضرب قراءة أبي عمرو: "وَمَنْ كَانَ فيْ هذِهِ أعمى فهو في الآخِرَةِ أعْمَى وأضَلُّ سَبِيلاً" [الاسراء: 72] بإمالة "أعمى" الأول، "وعلة أبي عمرو في فتحه الثاني أنه اسم في موضع المصدر، والأول ليس بمعنى المصدر، فأمال الأول وفَتَح الثاني للفرق"[٥٧].

ولكنك ترى ذلك أكثر وضوحاً في قضية النسب.

ففي اللسان عن الأصمعي قال:

"والنَسَب في الناس إلى الحَرَم حِرْمي بكسر الحاء وسكون الراء، فإذا كان في غير الناس قالوا: ثوب حَرَمي.. وذلك للفرق الذي يحافظون عليه كثيراً ويعتادونه في مثل هذا"[٥٨].

ومثله في اللسان عن ابن بري:

"المَرَئي منسوب إلى امرئ القيس على غير قياس وكان قياسه مَرْشي بسكون الراء على وزن مَرْعي"[٥٩] ولكنهم أخرجوه على هذا الوزن ليفرقوا بينه وبين ما يرَى.

وقد أنشد أبو العباس المبرد في الكامل في وصف لحية:

كالأنبِجاني مصقولاً عوارضها سوداء في لين خد الغادة الرود

ولم يُنكر ذلك – كما يقول ابن السيد في الاقتضاب [٦٠] – وليس في مجيئه مخالفاً للفظ مِنبج ما يبطل ن يكون منسوباً إليها، لأن المنسوب يرد خارجاً عن القياس كثيراً، كمَرْوَزِي ورَازِي ونحو ذلك.

وفي مقابل ذلك روى ابن سيده عن الأصمعي كساء منبَجاني منسوب إلى منبج. قال أبو حاتم: فقلت له لم فتحت الباء وانما نسبت إلى منبج؟ قال: خرج مخرج منظَراني ومخبَراني علي ألا ترى الزيادة فيه والنسب مما يُغيَّر له البناء؟!"[٦١].

ويرى ابن السيد البطليوسي "أن العرب ربما حاكت المعنى باللفظ الذي هو عبارة عنه في بعض المواضع. ويوجد ذلك تاره في صفة الكلمة وتارة في إعرابها. فأما في الصفة فقولهم للعظيم اللحية لحياني وكان القياس أن يقول لحيي، وللعظيم الرقبة رقباني والقياس رقبي، وللعظيم الجمة الجماني والقياس جمي، فزادوا في الألفاظ على ما كان ينبغي أن يكون عليه كما زادت المعاني الواقعة على نظائرها"[٦٢].

ومثلها كما في اللسان:

"رجل أُنَفي عظيم الأنف وعُضَادي عظيم العَضُد وأُذَاني عظيم الأذن"[٦٣].

وفي التلخيص لأبي هلال العسكري:

"بيت أرْبَعَاوي: بني على أربع طرائق"[٦٤].

وفي الممتع للنهشلي القيرواني:

"عن أبان بن ثعلب وكان عُرْبانياً عن عكرمة عن ابن عباس إلخ.. قوله عُرْبانياً فإن هذه الألف والنون تُزادان في النسبة ليفرّقوا بهما بين العربي اللهجة والعربي النسب"[٦٥].

وفي اللسان:

"وبنو بكر في العرب قبيلتان: إحداهما بنو بكر بن عبد مناف بن كنانة والأخرى بكر بن وائل بن قاسط وإذا نسب إليهما قالوا "بكري". وأما بنو بكر بن كلاب فالنسبة إليهم "بَكْرَاوِيُّون"[٦٦].

ومثله:

"العمْري بالفتح نسبة إلى عمرو. والعَمْرَوِيَّة فرقة من المعتزلة منسوبون إلى عمرو بن عبيد"[٦٧].

ولا بد من التوقف هنا فما ورد من ذلك في كلام العرب كثير. ولكنك ترى فيه بكل وضوح حرص العرب على حُسْنِ أداء المعنى، وعلى الدقة العلمية في التعبير عن المراد، فهم يخرجون على القياس حرصاً على إظهار هذه اللطائف، وما ذلك إلا ضرورة يركبونها لوجه الحقيقة.

*
* *

ومما يدخل في باب الضرورة العلمية التدريج في اللغة:

قال ابن جني:

"ومن التدريج في اللغة قولهم "دِيْمَة" و "دِيَم" واستمرار القلب في العين إلى الكسرة قبلها، ثم تجاوزوا ذلك لما كثر وشاع إلى أن قالوا: دَوَّمَت السماء ودَيَّمَتْ: فأما "دَوَّمَتْ" فعلى القايس، وأما "دَيَّمَتْ" فلاستمرار القلب في ديمة و "دِيَم" [٦٨]. ثم أضاف في اللسان[٦٩]: "وأنشد أبو زيد لجَهْم بن سَبل:

أنا الجوادُ ابنُ الجواد ابنُ سَبَلْ إن دَيَّموا جاد، وإن جادوا وَبَلْ

وأرض مَدِيمة ومُدَيَّمة أصابتها الدِيَم، وأصلها الواو.

قال ابن مقبل:

عقيلةُ رملٍ دافعتْ في حُفُوفِهِ رَخاخ الثرى والأقحوان المُدَيَّما

ومثله ما جاء في القاموس في مادة "ش و ف"[٧٠]:

"والشِيَاف ككتاب أدوية للعين ونحوها، وشَيَّفَ الدوار جعله شِيَافاً"

فأنت ترى الرغبة الصادقة في التمييز بين "دَوَّمَتْ" من التدوين بمعنى استدارت وبين "دَيَّمَت" السماء من الديمة، وفي التمييز بين "شَوَّف" بمعنى زيَّن و "شيَّف" بمعنى جعل الدواء شيافاً، أقول: ولك أن تقيس على ذلك إن شئت التمييز بين "قوَّم" و "قيَّم".

*
* *

هذه الأمثلة التي قصصت عليك هي في نظري إرهاصٌ بما ينبغي أن نفعل في سبيل الحقيقة والدقة العلمية. فقد سَنَّ لنا سَلَفُنا الصالح هذه السُنَن في جواز الخروج على القياس مراعاة للدقة في أداء المعنى وأَلْحَبُوا لنا الطريق، وهي سنة حسنة إن شاء الله لهم أجرُها وأجرُ من عمل بها إلى يوم القيامة!

وقد بدأ مصطلح الضرورة بهذا المعنى يظهر على استحياء في قرارات مجمع اللغة العربية القاهري، فصرت ترى مثلا قولهم:

"يُجيز لمجمع أن يستعمل بعض الألفاظ الأعجمية – عند الضرورة – على طريقة العرب في تعريبهم".

وقولهم:

"اشتق العرب كثيراً من أسماء الأعيان.والمجمع يجيز هذا الاشتقاق – للضرورة– في لغة العلوم".

وواضحٌ أن الضرورة المقصودة في هذين القرارين وأضرابهما إنما هي الضرورة العلمية.

ثم ذكر المجمع "الضرورة العلمية: صراحةً حينما أقرَّ جواز النحت عندما تُلجئ الضرورة العلمية إليه"[٧١].

وهذا أمرٌ يُحْمَدُ لمجمع القاهرة ويُذكر له.

وأعتقد أن الوقت قد حان للاعتراف الصريح بهذه الضرورة العلمية وتَبْوِئَتِها مكانتها التي تستحق.

والضرورة العلمية في نظري هي خروجٌ على القياس أو المستوى المطَّرد من الاستعمال ضماناً للدقة العلمية.

وهي كالضرورة الشعرية عند سيبويه، بلوغ مستوى من التعبير مبلغ مستوى آخر، وعلتها – كما أورد السيوطي في الأشباه والنظائر – "التشبيه لشيء بشيء أو الرد إلى الأصل"[٧٢]. فهي تسير في أحد اتجاهَيْن متعاكسَيْن كما أسلفنا لك القول في الضرورة الشعرية.

ولكننا نريد لها أن تتبنَّاها الجماعة اللغوية العلمية – إن صح هذا التعبير – فتستمد من السلطان الجماعي قوةً كقوة الخارج على الأصل فيما أخرجته الجماعة اللغوية عن أصله حتى أصبح أَرْسَخَ من الأصل.

ولا يتم مثل هذا التعبير عن رأي الجماعة اللغوية العلمية إلا بتوحيد المصطلحات، ومن هنا تبرز أهمية المعاجم الموحَّدة أو الموحِّدة، ومن أشهرها المعجم العسكري الموحّد والمعجم الطبي الموحّد، كما تبرز أهمية تبيين القواعد التي اتّبعتها هذه المعاجم الموحدة. وتتضمن هذه القواعد فيما تتضمنه ما تلجئ إليه الضرورة العلمية من خروج الأصل أو إجراء ما فارق الأصل على أصله، مستفيدين من التجارب التي سبقت في مضمار الخروج الجماعي على الأصل، وفي مضمار الضرورة الشعرية التي تسير في اتجاه الخروج الفردي على الأصل أو في اتجاه الرجوع إلى الأصل سواء بسواء.

وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك.

1. قضية اختلاف اللغات وكلها حجة:

وهذا العنوان مأخوذ من ابن جِنِّي في الخصائص[٧٣]، وقد قال فيه:

"اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك، ولا تحظُره عليهم، ألا ترى أن لغةَ التميميّين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك، لأن لكل واحد من القومَيْن ضرباً من القياس يؤخذ به، ويُخْلَدُ إلى مثله، وليس لك أن تردَّ إحدى اللغتَيْن بصاحبتها، لأنها ليست أحقَّ بذلك من رَسِيلَتِها، لكن غاية مالَكَ في ذلك أن تتخيَّر إحداهما، فتقويِّها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقْبَلُ لها، وأشدُّ أُنساً بها، فأما ردُّ إحداهما بالأخرى فلا، أفلا ترى إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم "نزل القرآن بسبع لغات كلها كافٍ شاف" هذا حكم اللغتَيْن إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتَيْن متراسلتَيْن، أو كالمتراسلتَيْن، فأما أن تَقِلَّ إحداهما جداً، أو تكثر الأخرى جداً، فإنك تأخذ بأوسعهما روايةً، وأقواهما قياساً، ألا تراك لا تقول (مررتُ بَكَ) ولا (المالُ لِكَ) قياساً على قول قضاعة: (المالُ لِهُ ومررتُ بِهُ)، ولا تقول: أكرمْتُكِشْ قياساً على لغة من قال: مررت بِكِشْ وعجبت منكِشْ..".

ثم قال: "فإذا الأمر في اللغة المعوَّل عليها هكذا وعلى هذا، فيجب أن يقلَّ استعمالها، وأن يُتَخَيَّر ما هو أقوى وأشْيَعُ منها، إلا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتَيْن، فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه غير مَنْعِيَّ عليه، وكذلك أن يقول على قياس من لغته كذا وكذا، أو يقول على مذهب من قال: كذا وكذا. وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغةٍ من لغات العرب مصيبٌ غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه" انتهى.

وقال السيوطي في الاقتراح[٧٤]:

"وفي شرح التسهيل لأبي حيان: كل ما كان لغةً لقبيلةٍ قِيْسَ عليه".

2. قضية القياس على الحديث الشريف

قال الشاطبي في شرح الألفية: "لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم– وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنى، ويتركون الأحاديث الصحيحة.." [٧٥].

وقد نقل البغدادي في الخزانة ما ذكره البَدْرُ الدَمَاميني في شرح التسهيل، قوله: "وتدوين الأحاديث والأخبار بل وكثير من المَرْوِيَّات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية، حيث كان كلام أولئك المبدِّلين – على تقدير تبديلهم – يسوغ الاحتجاج

به، وغايته يومئذ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال، ثم دُوِّنَ ذلك المبدَّل – على تقدير التبديل – ومُنِعَ من تغييره ونقله بالمعنى– كما قال ابن الصلاح – فبقي حجة في بابه"[٧٦].

3. قضية التصرف في النسبة

قد سبق أن بَيَّنَّا أن النسبة باب شذوذ وتغيير، وأن جُلَّ التغيير الذي يحدث فيها مَرَدُّه إلى ضرورة الدقة العلمية في التفريق بين منسوب ومنسوب. ومن أمثلة ذلك ضرورة النسبة إلى الجمع بلا حرج للتمييز مثلاً بين ما هو منسوب إلى مجموعة الدول وهذا هو "الدُوَلي" وبين ما هو منسوب إلى الدولة من حيث هي كيان أو إلى مؤسساتها. وقُلْ مثل ذلك في قولهم: وظائفي، وأحيائي، وحَشَرائي، ودواجِني، وأخلاقي، وجراثيمي.. وقد أجاز مجمع القاهرة النسب إلى جمع التكسير عند الحاجة كإرادة التمييز أو نحو ذلك[٧٧].

لا بُدَّ من استعمال أكثر من صيغة واحدة من صِيَغ النسبة للتفريق بين المتشابهات. فنقول "بيضي" مثلاً لما نريد نسبته إلى مادة البيضة، ونقول "بيضوي أو بيضاوي" لما نريد نسبته إلى شكل البيضة، ونقول "بيضاني" لشكل يشبه شكل البيضة ولكنه لا يطابقه وهكذا.

وقُلْ مثل ذلك في التفريق بين النسبة إلى "النواة الحمراء" فنقول "حمرائي" والنسبة إلى "الكرية الحمراء" فنقول "حمراوي" وكذا التفريق بين النسبة إلى "النواة السوداء" فنقول "سودائي" والنسبة إلى المزاج الذي ندعوه المزاج "السوداوي". وقد جاء في الهَمْع [٧٨] من باب النسب ما نصه:

"وتُقلب أيضاً واواً همزة أُبدلت من ألف التأنيث: فيقال في (حمراء وصفراء): حمراوي وصفراوي. ومن العرب من يقول: حمرائي وصفرائي من غير قلب، تشبيها بألف كساء، قال في التوشيح: وذلك قليل ردئ. نقله أبو حاتم في كتاب التذكير والتأنيث". انتهى.

وتهجين صاحب التوشيح لهذه اللغة لا يمنع القياس عليها، كما أسلفنا في ما نقلناه عن ابن جني في باب اختلاف اللغات وكلها حجة.

ويضاف إلى ما سبق: أن الكوفيين أجازوا إقرار همزة التأنيث في التثنية للفظ (حمراء) الذي ورد مثناه (حمراءان) بل قاسوا عليه.

(١) ففي شرح الأشموني – باب تثنية المقصور والممدود– [٧٩]: "والذي شذ من الممدود خمسة أشياء:الأول (حمراءان) حكى النحاس أن الكوفيين أجازوه..".

(٢) وفي الهَمْع[٨٠] في تثنية الممدود:

"وأما الممدود فإن كانت همزته مبدلةً من ألف التأنيث قُلِبَتْ واواً نحو (حمراوان) وورد تصحيحها وقلبها ياء، حكى أبو حاتم (حمراءان وحمرايان) فقاس على ذلك الكوفيون".

ولما كانت التثنية وجمعا التصحيح والنسب، تجرى مجرى واحداً، كما قال الشاطبي، احتمل أن يكون للكوفيين في النسب وجمعَي التصحيح مثل قياسهم في التثنية من حيث إقرار همزة التأنيث.

والأمثلة في باب النسبة كثيرة منها على سبيل المثال العضو الذي نسميه "الاثنا عشري" فليس يخفى مبلغ اللبس الذي يمكن أن يحصل لو اتبعنا فيه القاعدة التقليدية في النسب فقلنا "الاثنِيّ".

4. قضية المعرّب والدخيل

في "اللسان": " تعريب الاسم الأعجمي أن تتفوه به العرب على مناهجها"[٨١].

والكلمات التي تنطق بها العرب – في ظني– كالعرب نفسها، منها كلمات عاربة– كالعرب العاربة وهم الخُلَّص منهم. ومنها كلمات متعرّبه أو مستعربة– كالعرب المستعربة وهم الدخلاء الذين ليسوا بخُلَّص. قال الليث: "والعرب المستعربة هم الذين دخلوا فيهم بَعْدُ فاستعربوا". وقال الأزهري: "المستعربة عندي قوم من العجم دخلوا في العرب فتكلموا بلسانهم وحكوا هيئاتهم وليسوا بصرحاء فيهم"[81].

فهذه الكلمات المستعربة كذلك كلمات أعجمية دخيلة في العربية وحكت هيئتها ونطقت بها العرب لسانها.

قال أبو هلال العسكري في التلخيص: [٨٢]

"والكلمة الأعجمية إذا عُرِّبَتْ فهي عربيّة! لأن العربيّ إذا تكلّم بها معرَّبة لم يُقَل إنه يتكلم بالعجمية!" وقد أحسن في قوله هذا وأصاب لِلَّه درُّه.

وقال الشوكاني في "إرشاد الفحول" في حديثه عن المعرَّب هل هو موجود في القرآن أم لا: "والمراد به ما كان موضوعاً لمعنى عند غير العرب ثم استعملته العرب في ذلك المعنى... ومثل هذا لا ينبغي أن يقع فيه خلاف، والعجب ممن نفاه. وقد حكى ابن الحاجب وشُرَّاح كتابه النفي لوجوده عن الأكثرين ولم يتمسكوا بشيء سوى تجويز أن يكون ما وجد في القرآن من المعرب مما اتفق فيه اللغتان العربية والعجمية. وما أبعد هذا التجويز! ولو كان يقوم بمثله الحجة في مواطن الخلاف لقال من شاء ما شاء بمجرد التجويز، وتطرق المبطلون إلى دفع الأدلة الصحيحة بمجرد الاحتمالات البعيدة.. وقد أجمع أهل العربية على أن العُجمة علة من العلل المانعة للصرف في كثير من الأسماء الموجودة في القرآن.. وفي القرآن من اللغات الرومية والهندية والفارسية والسريانية ما لا يجحده جاحد ولا يخالف فيه مخالف"[٨٣].

"ولا ضيرَ في التعريب – كما يقول الأمير مصطفى الشهابي – كلما مست الحاجة إليه، وكلما تعذر العثور على كلمة عربية تقابل الكلمة الأجنبية، أو تعذر إيجاد كلمة عربية تفيد معناها بوسائل الاشتقاق المعروفة" [٨٤].. وأُضيف "أو حين تكون الكلمة العربية المقترحة أشد عجمة من الكلمة الدخيلة، أو يكون اللفظ مما اشتهر وشاع استعماله، أو يكون اللفظ من الألفاظ التي اكتسبت صفة العالمية بدخوله كما هو في كل لغات العالم أو جُلَّها".

وفي موضوع التعريب هذا عدد من القضايا الفرعية أشير منها إلى أربع:

الأولى: عدم ضرورة التقيد بالأوزان العربية في المعرَّبات. قال ابن السيد في الاقتضاب [٨٥]: قد حكى أبو حنيفة في كتاب النبات أنه يقال سَرِجين وسَرِقين بالجيم والقاف وبفتح السين وكسرها، وسَرْجَنْت الأرض وسَرْقَنْتها وهي لفظة فارسية، ولذلك جاءت مخالفة لأوزان كلام العرب لأنه ليس في كلام العرب فَعليل ولا فَعلين بفتح الباء. وهذا كقولهم "آجُرّ" و "سَيْسَنْبَر" و "شاهَسْفَرَم" و "مرزجوش" و "مرزَنْجوش" ونحو ذلك من الألفاظ المعرفة المخالفة لأمثلة الكلام العربي وهي كثيرة. ورأيت ابن جني قد قال في

بعض كلامه: الوجه عندي أن تكسر الشين من شطرنج ليكون على مثال جِرْدَحْل. وهذا لا وجه له، وإنما كان يجب ما قاله هنا، لو كانت العرب تصرف كل ما تعربه من الألفاظ العجمية إلى أمثلة كلامها. وإذا وجدنا في ما عربوه أشياء كثيرة مخالفة لأوزان كلامهم فلا وجه لهذا الذي ذكره، وقد ورد من ذلك ما لا أحصيه كثرةً، ومنه قول الأعشى:

لنا جُلَّسانٌ عندها وبَنَفْسَجٌ وسَيْسَنْبَرٌ والمَرْزَجُوشُ منمنما
وآسٌ وخيريٌّ ومَرْوٌ وسوسنٌ إذا كان هِنْزَمْنٌ ورحتُ مُخَشَّما
وشاهَسْفَرَمْ والياسمين ونرجسٌ يصبِّحنا في كل دَجْنٍ تغيَّما
وسَنْسَقُ سِينين وعودٌ وبَرْبَطٌ يجاوبه صَنْجٌ إذا ما ترَنَّما

على أن هذا لا يعني الترحيب بالإكثار من هذه الكلمات التي لا تواكب أمثلة كلام العرب، بل العكس هو الصحيح، لأن نقلها بهذه الأوزان الناشزة يجعل من العسير بل المتعذر جمعها والنسبة إليها والاشتقاق منها. والاشتقاق أمر مطلوب في أغلب الأحيان، مما يكون الحَكَمَ في تعريب بعض الألفاظ. فكلمة "كمبيوتر" العالمية لا يمكن أن تَشْتَقَّ منها لو استعربَتها ما يقابل computerized و computerization، ولذلك رجَّح الجمهور ترجمتها بكلمات متعدّدة أشهرها الحاسوب لأنك تقول منها "مَحَوْسَب" و "حَوْسَبَة" وهكذا.

بل إن بعض المشتغلين بالمصطلحات – وأنا منهم – ليرى أن من الخير إلباس اللفظة المستعربة العباءة العربية، ومحاولة إيجاد وجه شَبَهٍ بينها وبين بعض الألفاظ العربية. فأنت حين تقول للقارئ العربي أن "فرس" في لسان العرب تعني "قتل" وأنك تستطيع أن تشتق منها على زنة "فَيْعول" فتقول "فَيْروس" لهذا الكائن الذي يسبب كثيراً من الأمراض القتَّالة، تجعله أكثر تقبلاً لهذا اللفظ وأكثر إيلافاً له. ومثل ذلك حينما تقول له "إنظيم" اشتقاقاً من التنظيم على زِنَة "إفعيل"لهذا المركب الذي يكون له الدور الأول في تنظيم التفاعلات الخلوية والأحداث الحيوية. ولكنَّ شرط ذلك كله أن لا يفضي بنا إلى التنطعّ![٨٦]

القضية الفرعية الثانية: عدم ضرورة إدخال بعض الأحرف على الحروف العربية. فالأمم الأخرى لا تخترع حروفاً جديدة لرسم ما تقترضه من لغات أخرى، وإنما تكتب الحرف بأقرب حرف إليه من لغتها. فالإغريقية مثلاً تنقل الدال "ذلتا" والباء "فيتا" ولا تبتكر أيَّ حرف جديد، وقُلْ مثل ذلك في سائر اللغات. وما إدخال اللغة العربية بحاجة إلى مثل هذه الأحرف الدخيلة. وعلى هذا فينبغي أن تعرّب الباء الفارسية " P" التي بين الباء والفاء "باء" وتعرّب الفاء " V" التي بين الباء والفاء "فاء". أما الحرف المُشْكِلُ الذي بين الكاف والقاف " G" فقد نقله العرب الأقدمون غنياً في الغالب، وهو الذي نراه، أما نقله جيماً فغير منطقي لأن معظم الشعوب العربية تلفظ الجيم إما جيماً معطَّشة " dj" كسكان صعيد مصر والعراق وبلدان المغرب، أو جيماً مخفّفة " j" كسكان الشام، ولا ينطقها جيماً غيرَ معطَّشة "g" إلا سكانُ القاهرة وبعض القبائل البدوية وهم قِلَّة لا تتجاوز عُشْرَ الفريقَيْن الثاني والثالث. ونُطْقُ هذه المعرَّبات بالجيم المعطَّشة أو المخفَّفة قبيح.

أما سائر الحروف فقد كتب فيها عدد من العلماء الأعلام بحوثاً مجوّدة، كالدكتور أمين المعلوف في بحث له بمجلة المقتطف، والدكتور أحمد عيسى في كتاب له عنوانه "التهذيب في أصول التعريب" وأَتَمُّ بحث فيه هو الذي جاء في الجزء الرابع من مجلة مجمع اللغة العربية في مصر، ووضع لها طائفة من القواعد.

ولكن التطبيق الحرفي لهذه القواعد يولّد كلمات كثيراً ما تكون شديدة البُعد عن الأصل، أو نابيةً عن الذوق العربي، أو نائيةً بالكلمة عن الاقتراب من موازين العرب، مما يجعل من العسير الاشتقاق منها عند الحاجة، فمن العسير على ناقل الألفاظ من الفرنسية أو الإنجليزية أن ينقل حرف الأبسيلون (Y) واواً مع علمه بأنه يُلفظ فيهما ياء، ومن المستثقل في الغالب نقل الحرف (T) طاء – كما يقول الأمير الشهابي– [٨٧] ولا حاجة بنا إلى هذا التفخيم دائماً في نقل العلوم الحديثة بل ينبغي الرجوع إلى الذوق وإلى ما تألفه الأذن، فقد ألفت آذاننا مثل كلمات تلفون وتكنيك وكيلومتر وغيرها وكلها بالتاء، كما ألفت كلمات طبغرافية وطربيد وطن وأشباهها من المعربات الحديثة بالطاء.

وثمة **قضية فرعية ثالثة** تتعلق بهذه المعرَّبات. فالذي نراه أن من الخير اختيار اللفظ الأسهل من بين مختلف اللغات الأجنبية لنقله إلى العربية بأخف ما يمكن على

اللسان العربي، فنقول مثلاً في مصطلح الكيمياء "هدروكسيد" لا "هايدروكساید" ونقول "يورانيوم" لا "أورانيوم" ونقول "بزموت" لا "بِزْمَثْ" وهكذا.

ثم إنه لمن الخير أيضاً في رأينا الإكثار من استعمال الأحرف اللينة في الكلمات المعربة حتى لا يلتبس اللفظ لا سيما والشكل "التشكيل" غير متوافر في كثير من المَنَاسخ وبعض المطابع، ولا نتحرَّج في استعمال هذه الأحرف اللينة من التقاء الساكنين، فالمد اللازم في القرآن الكريم يلتقي فيه حرف اللين بحرف ساكن يؤلف الجزء الأول من الحرف المشدد. كذلك لا نرى حاجة لبدء بعض الكلمات المعربة بألف تفادياً للبدء بساكن، بل نكتفي بالاختلاس في نطق هذا الحرف الساكن.

أما **القضية الفرعية الرابعة** فهي أن العرب حين بدأت بنقل العلوم إلى لغتها، لم تقبل أن يكون المصطلح حجر عثرة في سبيل هذا النقل. فكان النقلة يرتجلون تعريب كثير من الألفاظ التي لم يكونوا يجدون لها مقابلاً عربياً. ولكن العلماء كانوا يتخلصون شيئاً فشيئاً من كثير من هذه المعربات المرتَجلة كلما وجدوا لفظةً عاربة تصلح لها. فقد قالوا "الأورطى" مثلاً بذلك شريان الجسم الأعظم ثم وجدوا أن "الأبهر" يصلح لتأدية هذا المعنى فأحلوه محله. كذلك قالوا "الباريطون" لذلك الغشاء الذي يغلف أحشاء البطن ثم وجدوا أن لفظة "الصفاق" تصلح لذلك فأحلوها محله، بل دخلت لفظة الصفاق مُلَتَّنةً في اللغات الأجنبية وبقيت مستعملة فيها بهذا المعنى إلى عهد قريب فأنت تجدها هكذا "Siphac" في طبعة معجم "دورلاند" قبل عشرين سنة وفي شرحها "اسم للبريتوان لم يَعُدْ يستعمل"[٨٨].

5. قضية التضمين

يقول ابن جني في الخصائص[٨٩]: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بحرف، فإن العرب تتسع فتوقع أحد الطرفين موقع صاحبه، مجازاً وإيذاناً بأن هذه الفعل في معنى ذلك الآخر كما صححوا "عَوِر" و"حَوِل" إيذاناً بأنهما بمعنى "اعْوَرّ" و"أحْوَلّ" واجْتَوَرُوا إشعاراً بأنه بمعنى "تجاوروا"، وكما جاؤوا بمصادر بعض الأفعال على غير ما يقتضيه القياس حملاً لذلك على فعلٍ هو في معناه، كقوله: "وإن شئتم تعاوَدْنا عِوَاذاً" وكان القياس "تعاوُذاً" فجاء به على "عاوَذ" إذْ كان

"تعاوذ" راجعاً إلى معنى "عاوَذ"..."، ثم قال بَعْدُ: "ووجدت في اللغة شيئاً كثيراً لا يكاد يُحاط به، ولعلّه لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتاباً ضخماً" أو كما قال الشيخ الاسكندري: "ما ورد من التضمين كثير يجمع في مئتين أوراقاً"[٩٠].

ويقول ابن جني في المحتسب: "متى كان فعل من الأفعال في معنى فعل آخر، فكثيراً ما يجري أحدهما مجرى صاحبه، فيُعدَل في الاستعمال به إليه، ويُحتذى في تصرفه حذو صاحبه، وإن كان طريق الاستعمال والعرف ضد مأخذه!" [٩١].

ويقول ابن هشام في المغني: "وقد يُشرِبون لفظاً معنى لفظ آخر فيعطونه حكمه، ويسمّون ذلك تضميناً" ثم يقول: "وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين" [٩٢]. فالتضمين إذن إشراب لفظ معنى لفظ آخر واعطاؤه حكمه[٩٣].

وقد اختلف علماء العربية في التضمين فقال جماعة من البصريين بقياسيته على أنه ضرب من ضروب المجاز، والمجاز قياس، وإذا كان التوسع في الفعل كان التضمين من قبيل المجاز المرسل. وقال ابن جني – كما روى محمد الأمير في حاشية المغني: "لو جُمِعَتْ تضمينات العرب ملأت مجلدات" وعقَّب على ذلك بقوله: "فظاهرة القول بأنه قياس"[٩٤].

وفي حاشية الصبان على الأشموني [٩٥] تفريقٌ بين تضمين نحوي هو إشراب كلمة معنى كلمة أخرى تؤدي المعنَيَيْن، وأنه قياس عند الأكثرين، وتضمين بياني بتقدير حال يناسبها المعمول بعدها وهو قياس اتفاقاً.

ومن خير ما ورد فيه قول الإمام الأكبر السيد محمد الخضر حسين: "للتضمين غرض الإيجاز. وللتضمين قرينة هي تعدية الفعل بالحرف وهو يتعدى بنفسه، أو تعديته بنفسه وهو يتعدى بالحرف. وللتضمين شرط هو وجود مناسبة بين الفعلين. وكثرةُ وروده في الكلام المنثور والمنظوم تدل على أنه أصبح من الطرق المفتوحة في وجه كل ناطق بالعربية، متى حافظ على شرطه وهو مراعاة المناسبة"[٩٦].

وقد أقرَّ مجمع القاهرة قياسه بشروط ثلاثة: (1) تحقيق المناسبة بين الفعلين، و (2) وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ويؤمن معها اللبس، و (3) ملاءمة التضمين للذوق العربي.

وفي اعتقادي أن إقرار قياسية التضمين أمر مفيد في كثير من المصطلحات العلمية.

6. قضية تشبيه الحرف بالحرف

جاء في اللسان [٩٧]: "والجمع [جمع المنارة] "مَنَاوِر" على القياس و"مَنَائِر" مهموز على غير قياس، قال ثعلب: إنما ذلك لأن العرب تشبه الحرف بالحرف، فشبهوا منارة وهي مفعلة من النور بفتح الميم، بفَعَالة، فكسّروها تكسيرها كما قالوا أمكنة فيمن جعل مكاناً من الكون، فعامل الحرف الزائد معاملة الأصلي فصارت الميم عندهم في "مكان" كالقاف من "قَذال"، قال: ومثله في كلام العرب كثير.. الجوهري: الجمع "مناوِر" بالواو لأنه من النور، ومن قال "منائر" وهَمَز فقد شبه الأصلي بالزائد كما قالوا "مصائب" وأصله "مصاوِب".

وفي اللسان أيضاً: "قال الأزهري: الأكثر في كلام العرب في جمع مسيل الماء "مسايل" غير مهموز، ومن جمعه أمْسِلَة ومُسْلاً ومُسلاناً فهو على تَوَهُّم أن الميم في مسيل أصيلة وأنه على وزن فعيل، ولم يرد مفعل، كما جمعوا مكاناً أمكنة، ولها نظائر"[٩٨].

7. قضية مصادر المصطلحات

نقل ابن جني في الخصائص قول سيدنا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "كان الشعر عِلْمَ القوم، ولم يكن لهم علم أصح منه، فجاء الإسلام، فتشاغلت عنه العرب بالجهاد وغزو فارس والروم، ولَهِيَت عن الشعر وروايته، فلما كثر الإسلام وجاءت الفتوح واطمأنت العرب في الأمصار، راجعوا رواية الشعر، فلم يؤولوا إلى ديوان مدوَّن، ولا كتاب مكتوب. وألفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل، فحفظوا أقل ذلك، وذهب عنهم كثيره"[٩٩].

وقال أبو عمرو بن العلاء – وهو كما يقول ابن سلام – أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها [١٠٠]، قال: "ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير"[١٠١].

من أجل ذلك لا نرى الاقتصار في مصادر المصطلحات على المعاجم، فالمعاجم وحدها لا تشتمل على كل كلام العرب. ويعجبني ما رواه ابن منظور في اللسان في مادة (ب خ ع) عن ابن الأثير: "وطال ما بحثت عنه في كتب اللغة والطب والتشريح فلم أجد البخاع بالباء مذكوراً في شيء منها"[١٠٢]. فكتب الطب والتشريح إذن مصدر من مصادر ابن الأثير إلى جانب كتب اللغة.

ومن الأمثلة على ذلك أن كلمة "الحدثة" في جميع المعاجم تعني ما نطلق عليه في مصطلح اليوم اسم "القزحية"، ولكنك تجد في كتاب "المنصوري" للرازي ما يلي – في وصف هيئة العين–: ".. ويعلو الرطوبة البيضية جسم رقيق مخمل الداخل حيث يلي البيضية، أملس الخارج، ويختلف لونه في الأبدان فربما كان شديد السواد، وربما كان دون ذلك، وفي وسطه حيث يحاذي الجليدية ثقب يتسع ويضيق في حالٍ دون حال بمقدار حاجة الجليدية إلى الضوء، فيضيق عند الضوء الشديد ويتَّسع في الظلمة، وهذا الثقب هو الحدقة"[١٠٣]. و"الحدقة" كذلك في كثير من كتب الطب والتشريح.

ومثال آخر، هو ذلك الغشاء من أغشية الجنين الذي يقال له بالأجنبية allantois والذي حار الأطباء المحدثون في ترجمته فقالوا: الوشيق"، وقالوا: "اللقانقي" تشبيها بهذه الأمعاء التي تؤكل، وقال بعضهم بل هي "اللفائفي" تحرَّفت إلى "اللقانقي" وهكذا، إلى أن رأيت في كامل الصناعة لعلي بن العباس قوله: "وقد يتولد على الجنين من داخل غشاءان، أحدهما يقال له "السقاء" وهو اللفائفي، والثاني السلي. فأما السقاء فهو دون المشيمة ويَتَرَاقى إلى قرنَي الرحم، ويشبه من شكله باللفافة وهو نافذ إلى مثانة الجنين، ومنفعته أن يقبل بول الجنين.." [١٠٤]. فقد أطلق على هذا الغشاء اسم "السقاء" كما ترى، وهي كلمة جميلة ولكنك لا تجدها في المعاجم بهذا المعنى فهل ندعها؟

ومثل ذلك بعضُ ما تواطأ عرب العصر الحاضر على استعماله بالمعنى نفسه على اختلاف أمصارهم وأقطارهم، كمصطلح "الكاحل" الذي تجده مستعملاً في جميع البلدان

العربية بمعنى "ذلك الجزء من الطرف السفلي الذي يعلو القدم"، وفي ظني أن مثل هذا التواطؤ يؤثّل لهذا الحرف في لغة الضاد وينأى به عن عاميِّ الكلام.

وفي مقابل ذلك ينبغي أن تؤخذ المصطلحات من المعجمات بحيطة وتدقيق. فلهذه المعجمات – من وجهة نظر العلم الحديث – عيوب كثيرة أتى على ذكرها الأمير الشهابي في كتابه عن المصطلحات العلمية[١٠٥]. ومن أهمها خلوها من ألوف مؤلفة من أسماء الأحياء التي لم يعرفها الأقدمون، وخلوها من عدد لا يستهان به من الألفاظ المولدة في أيام العباسيين وبعدها، كبعض التي ذكرها الخوارزمي في "مفاتيح العلوم"، والجواليقي في "المعرب من الكلام الأعجمي"، والخفاجي في "شفاء الغليل"، والمستشرق دوزي الهولندي في معجمه. ومن أهم هذه العيوب الخلط في أسماء الأحياء وهو أمر طبيعي لحدوثه قبل نشوء التصانيف الحديثة. فالطير مثلاً اسم لجماعة ما يطير مما دعا ابن سيدة إلى أن يُدرج في جملة الطير: الجراد والزنابير والذباب والنحل وسائر الحشرات الطيارة. والحشرة التي هي اليوم اسم لحيوان من المفصليات له رأس وصدر وبطن وستة قوائم، هي في معاجمنا الدواب الصغار. فالقنفذ عندهم حشرة، والفأر حشرة وكذلك الجرذ والحرباء والعظاية وغيرها. ولعل من أكبر هذه العيوب النقص في تحلية الأحياء أو تعريفها. فالسعتر مثلاً نبت معروف، والحنطل معروف، والسَمُر شجر معروف، والكتان معروف، والسماق معروف، والسوسن هذا المشموم، والشحرور طائر.. وأحياناً تفسر الكلمات العربية بألفاظ أعجمية، فالحَبَق هو الفوتنج، وحبق الراعي: البرنجاسف، والبندق: الجلّوز، والشمار: الرازيانج، والفصفصة: الإسبست، والزبل: السرقين والسرجين، والمِحَسَّة: الفرجون. والناس اليوم يعرفون الحبق والبندق والشمار والفصفصة والزبل والمحسة، ويجهلون الأسماء الدخيلة المقابلة لها.

*
* *

بعد هذه القضايا المهمة التي اقتطفتها بإيجاز يناسب المقام، وعدَّيت عن كثير غيرهما مما يستحق أن يعالج في بحث برأسه، أرى لزاماً علي أن أعرض – عرضاً موجزاً – طريقة العمل في لجنة توحيد المصطلحات الطبية التي قامت على إصدار المعجم الطبي الموحد.

والمعجم الطبي الموحد – بكل تواضع – مَعْلَمٌ من المعالم المهمة على درب تعريب العلوم الصحية في العصر الحديث، أي: نقلها إلى اللسان العربي، والتفاعل معها من قِبَل الفكر العربي، واستيعابها من قبل عامة العرب وخاصتهم، كل بحسبه.

وقد وضعته لجنةٌ ألّفها في الأصل اتحاد الأطباء العرب سنة ست وستين ثم تحولت إلى لجنة المصطلحات الطبية العربية في منظمة الصحة العالمية بطلب من الاتحاد ومن مجلس وزراء الصحة العرب. وضمَّت اللجنة في مرحلتيها عدداً من "المؤمنين بوجوب التوحيد المتمكّنين من المعرفة بالطب واللغة، من الأقطار التي فيها كليات طب وطنية راسخة القدم"[١٠٦] وكان منهم عدد من المجمعيين الأعضاء في عدة مجامع لغوية عربية في وقت معاً، وفي طليعتهم فقيدا العلم والفضل والطب واللغة، الأستاذان الجليلان "حسني سبح" و"محمد أحمد سليمان" تغمدهما الله بواسع رحمته وأحسن مثوبتهما.

وقد سارت اللجنة في عملها مستهدية بما سار عليه السابقون من النَقَلَة في صدر الإسلام والتابعين لهم بإحسان حتى عصر النهضة الحديثة، وبما وضعته مجامع اللغة العربية من قواعد، وبما اتخذه الذين علَّموا الطب في العصر الحديث بالعربية من ضوابط ألزموا بها أنفسهم وساروا عليها.

فمِمّا سار عليه النقلة الأقدمون: (1) تحوير المعنى اللغوي القديم للكلمة العربية، وتضمينها المعنى العلمي الجديد، و(2) اشتقاق كلمات جديدة من أصول عربية أو معرَّبة للدلالة على المعنى الجديد، و(3) ترجمة كلمات أعجمية بمعانيها، و(4) استعراب كلمات أعجمية وعَدُّها صحيحة.

ومّما وضعته المجامع – ولا سيما مجمع القاهرة–: (1) التوسع في المولَّد من الكلم ولا سيما ذلك القسم الذي جرى فيه المولدون على أقيسة كلام العرب، من مجاز أو اشتقاق أو نحوهما، كاصطلاحات العلوم والصناعات وغير ذلك، وحكمه أنه عربي سائغ، و(2) إجازة استعمال بعض الألفاظ الأعجمية – عند الضرورة– على طريقة العرب في تعريبهم، و(3) الاتفاق على قياسية عدد من الصيغ الاشتقاقية المهمة كصيغة فِعَالة للحرفة أو شبها، وصيغة مَفْعَلة للمكان الذي تكثر فيه الأعيان، وصيغتي فُعَال

وفَعَل للمَرَض، وصيغة فَعَّال للاحتراف أو ملازمة الشيء، وصيغة فَعَلان لما يدل على تقلّب واضطراب... وغيرهما كثير، و(4) إقرار قياسية المصادر الصناعية، بأن يُزاد على الكلمة ياء النسب والتاء، و(5) إجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان – للضرورة– في لغة العلوم، و(6) تفضيل العربي على المعرَّب القديم إلا إذا اشتهر المعرب، وتفضيل المصطلح العربي القديم على الجديد إلا إذا شاع الجديد، وتفضيل الكلمة الواحدة على الكلمتين فأكثر إذا أمكن، وإذا لم يمكن تفضل الترجمة الحرفية، ووجوب الاقتصار بقدر الإمكان في المصطلحات العلمية والفنية والصناعية على اسم واحد خاص لكل معنى، و(7) استعمال لا النافية مركبة مع الاسم المفرد إذا وافق هذا الاستعمال الذوق ولم ينفر منه السمع، و(8) جواز النحت والتركيب المزجي عندما تلجئ الضرورة العلمية إليه، و(9) جواز جمع المصدر عندما تختلف أنواعه، و(10) ترجمة اللاحقة الدالة على التشبيه بالنسب مع الألف والنون.. وغير ذلك كثير.

فكانت اللجنة تعمد قبل كل شيء إلى تحرّي لفظ عربي يؤدي معنى اللفظ الأعجمي من بين الألفاظ العلمية المبثوثة في المعاجم العربية أو المستعملة في الكتب العلمية القديمة، مفضِّلةً في ذلك الصالحَ من الأقدم مما يليه في القِدَم، ابتداءً بأطباء العرب الأقدمين في صدر الحضارة العربية الإسلامية كالرازي وابن سينا وعلي بن العباس ثم الذين يلونهم ثم الذي يلونهم في مشرق الدولة العربية الإسلامية ومغربها. ثم ما استعمله الأساتذة الترك في عهد الدولة العثمانية إذْ كانت مصطلحاتهم كلها عربية أو تكاد، ثم ما استعمله أساتذة كلية الطب في أبي زعبل ثم قصر العيني زمن محمد علي، ثم ما استعمله أساتذة الجامعة الأمريكية في بيروت أيام كانت تدرّس الطب بالعربية، ثم ما استعمله أساتذة الجامعة السورية – جامعة دمشق– في مطالع هذا القرن، ثم ما أقرّه مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

وإذا كان اللفظ العلمي الأعجمي جديداً لم تجد له اللجنة مقابلاً في لغة الضاد، ترجمَتْه بمعناه كلّما كان قابلاً للترجمة، أو ابتكرت له لفظاً عربياً مقارباً بالاشتقاق أو المجاز أو النحت أو التركيب المزجي، مستأنِسةً في ذلك كله بما ابتكره السلف، على الترتيب الذي أسلفنا ذكره.

وإذا تعذر وضع لفظ عربي باللجوء إلى كل ما تقدم، عَمدت اللجنة إلى التعريب أو قُل: الاستعراب، مراعيةً قواعده على قدر المستطاع.

وفي ما يلي خلاصة لأهم الأسس التي جرت عليه اللجنة في عملها.

١. استعملت اللجنة لفظة عربية واحدة مقابل التعبير الأجنبي، ولم تستعمل المترادفات إلا في ما ندر وعند الضرورة، وبذلك يتحقق توحيد المصطلحات. وقد عمدت اللجنة في بعض الألفاظ الشائعة في بعض البلدان العربية والتي فضَّلت عليها اللجنة مصطلحات أخرى، إلى أن تكتب المصطلح المفضول بين قوسين بعد المصطلح المفضَّل، وبأحرف أصغر حجماً، وذلك تسهيلاً لائتلاف المصطلح المفضل من جهة، مع الإيحاء بضرورة العدول عن المصطلح المفضول في الوقت نفسه.

٢. في حالة وجود عدة مترادفات أجنبية للمفهوم الواحد لأسباب تاريخية، عمدت اللجنة إلى ترجمة أصلحِها لتأدية المعنى، ووضعه في مقابلها جميعاً، مع الإشارة بجانب المترادفات الأخرى إلى التعبير الذي اتُّفِقَ على ترجمته، بوضعه بعد علامة المساواة (=) بين قوسين.

٣. اختارت اللجنة ترجمة اللفظ الأجنبي الذي هو أفضل في تأدية المعنى، فترجمت اللفظ الإنكليزي أحياناً والفرنسي أحياناً، مستهدفة دائماً دقة المعنى ووضوحه.

٤. استعملت اللجنة الألفاظ العربية المتداولة أو التي سبق أن استعملها علماء العرب الأقدمون، إذا كانت تفي بالغرض العلمي، وإلا اجتهدت في وضع لفظ جديد مناسب. وأخذت اللجنة بنظر الاعتبار المصطلحات التي وضعتها المجامع، واللجان المتخصصة، والعلماء.

٥. اجتهدت اللجنة أن تبتعد عن الكلمات المُثْقَلَة بعدة معانٍ، فحاولت أن تجد ألفاظاً أخرى لا تشترك مع سواها بقدر الإمكان، ولا سيّما تلك التي تشترك في حقل دلالي واحد. ومن أجل ذلك أعدَّت اللجنة عدداً من القوائم الدلالية، أدرجت في كل منها مجموعة الكلمات التي تشترك في حقل دلالي واحد.

٦. ثَبَّتَت اللجنة سوابق ولواحق تمَّ الالتزام بها وذكرتها في أول المعجم، والتزمت قدر الإمكان بالصيغ القياسية، ولا سيّما ما أقرَّته المجامع.

٧. لجأت اللجنة أحياناً إلى النحت أو التركيب المزجي، إذا كانت اللفظة المنحوتة مفهومة مقبولة، أو شائعة، أو منسوبة.

٨. لم تجد اللجنة حرجاً في استعمال الكلمات الدخيلة "الأجنبية المعربة" حين اللزوم، ولا سيما حين تتعذر تأدية المعنى المراد، أو حين تكون الكلمة العربية المقترحة أشد عُجْمَةً من الكلمة الدخيلة، أو يكون اللفظ مما اشتهر وشاع استعماله، أو يكون من الألفاظ التي اكتسبت صفة العالمية بدخوله كما هو في كل لغات العالم أو جُلِّها.

٩. التزمت اللجنة في هذه الكلمات الدخيلة أو المعربة أن تختار اللفظ الأسهل من بين مختلف اللغات الأجنبية، ولا سيّما اللاتينية والإنكليزية والفرنسية، دون التزام لغة أجنبية واحدة.

١٠. لم تجد اللجنة داعياً لاستعمال حروف غير الحروف العربية كالباء والفاء، وإنما نقلت الحرف إلى أقرب حرف عربي إليه، فرسمت "الباء" باء، و"الفاء" فاء. أما حرف "G" فقد عربته اللجنة دائماً "غينا"، إلا إذا كان يلفظ جيماً صحيحة لا جيما قاهرية.

١١. تصرفت اللجنة في صيغ النسبة للتمييز أو منع اللبس، كما استجازت النسبة إلى المفرد والجمع.

١٢. على الرغم من أن المعجم قد ضُبِطَ بالشكل ضبطاً كاملاً، فقد أخذت اللجنة في الاعتبار صعوبة توافر الشكل في المطابع والمَنَاسخ، فأكثرت من استعمال الأحرف اللينة في الكلمات المعربة حتى لا يلتبس اللفظ، واستغنت عنها إذا لم يكن ثمَّة التباس، ولم تتحرج – في استعمال هذه الأحرف اللينة– من التقاء الساكنَيْن مستأنِسةً بالمد اللازم. ولم تجد اللجنة حاجة لبدء الكلمات الساكنة الأول بألف، مكتفيةً بالاختلاس في نطق هذا الحرف الساكن.

١٣. حرَصت اللجنة في استعراب الكلمة على أن تضعها في صيغة يسهل جمعها والنسبة إليها والاشتقاق منها، وفضَّلت عدم استعرابها إن لم تتحقق فيها هذه الشروط.

١٤. في الألفاظ المقتبسة من علوم أخرى، تبنَّت اللجنة المصطلحات التي وضعها أصحاب كل اختصاص في اختصاصهن ولا سيَّما ما تم توحيده. أما العلوم التي لم

يتم توحيد مصطلحاتها، فقد سمحت اللجنة لنفسها بأن تختار واحداً من بين المصطلحات المتداولة، ريثما يتم التوحيد فتلتزم به.

١٥. توسعت اللجنة في استعمال لام الإضافة ضماناً لوضوح المصطلحات التي تتألف من جملة، ففضلت مثلاً أن تقول: "الطبقة الحبيبية للبشرة" لا "طبقة البشرة الحبيبية" وقال: الرأس الأمامي للعضلة ذات الرأسين" لا "رأس العضلة ذات الرأسين الأمامي". واستأنست في ذلك بأن من مواضع اللام أن تكون بمعنى "من" وذلك قولهم: "سمعت لزيد صياحاً" أي: من زيد صياحاً [١٠٧]. كما توسعت في استعمال اللام الأخرى التي تكون موصلة لبعض الأفعال إلى مفعولها [١٠٨] فقالت مثلاً: "العامل المطلق للهرمون المنبِّه للجريب".

١٦. فضَّلت اللجنة تقدير محذوف في بعض المصطلحات التشريحية التي تتألف من جملة، على التركيب المزجي أو النحت، فقالت مثلاً: "الشريان تحت الترقوي" بتقدير محذوف هو"العظم"، ولم تقل "الشريان التحترقوي" أو "النحت ترقوي".

١٧. ترجمت اللجنة أسماء الأجناس والأنواع في تصانيف الأحياء من حيوان ونبات وجراثيم ولم تستعربها بحجة أنها أسماء أعلام، فاسم العلم فرعٌ من اسم الفرد والفرد تحت النوع وتحت الجنس. واللجنة تستقبح مثل الجملة التالية: ينجم الخراج عن جراثيم من جنس الاستافيلوكوكس. واللاستافيلوكوكس أنواع أهمها الاستافيلوكوكس أوريوس والاستافيلوكوكس إبيديرميديس والاستافيلوكوكس هيموليتيكس. وتستحسن أن يقال: ينجم الخراج عن جراثيم من جنس العنقودية. وللعنقوديات أنواع أهمها العنقودية الذهبية والعنقودية الملهبة للبشرة والعنقودية الحالة للدم.

١٨. استجازت اللجنة التخصيص بتاء التأنيث لضرورة التمييز، فقالت اللوح واللوحة، والكيس والكيسة، والجَيْب والجَيْبة وما أشبه ذلك.

*
* *

أما بعد، فقد سئل الإمام الشافعي رضي الله عنه عن مسألة فقال: "إني لأجد بيانها في قلبي ولكن ليس ينطلق به لساني". وما أدري أأحسنت الإبانة عما يعتلج في نفسي

أم أسأت، فإن تكن الأولى فإني أحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو، وإن تكن الأخرى فإني أعتذر إليكم وأستغفر الله العظيم وأتوب إليه.

مراجع وتعليقات

(١) من أجود ما كتب في موضوع الضرورة الشرعية كتاب نظرية الضرورة الشرعية للدكتور وهبة الزحيلي [مؤسسة الرسالة، 1399-1979].

(٢) قواعد الأحكام في مصالح الأنام، لعز الدين بن عبدالسلام، دار الجيل، بيروت، 1980: 5/2.

(٣) من خير ما قرأت في باب الضرورة الشعرية بحثان مجودان صدرا في وقت واحد أو يكاد، أحدهما كتاب عنوانه "الضرورة الشعرية – دراسة أسلوبية" للأستاذ السيد إبراهيم محمد [دار الأندلس، بيروت، 1979]، والثاني مقال في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق عنوانه "نظرية الضرورة في كتاب سيبويه" للأستاذ الدكتور محمد خير الحلواني [مج 55: 142-148].

(٤) كتاب سيبويه، بولاق، 1316هـ: /6.

(٥) تقريرات من شرح أبي سعيد السيرافي على كتاب سيبويه، منشور على هامش الكتاب:6/1.

(٦) كتاب سيبويه: 24/1.

(٧) كتاب سيبويه: 107/1.

(٨) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطليوسي، دار الجيل، بيروت 1973: 281.

(٩) كتاب سيبويه: 93/1.

(١٠) كتاب سيبويه: 130/1.

(١١) كتاب سيبويه: 6/1.

(١٢) لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت،: ر ش د.
(١٣) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبدالقادر البغدادي، بولاق، 1299هـ: 118/1.
(١٤) كتاب سيبويه: 28/1.
(١٥) كتاب سيبويه: 335/2.
(١٦) كتاب سيبويه: 8/1-13.
(١٧) الكشف عن مساوئ المتنبي للصاحب بن عباد، مكتبة القدسي، 1349هـ، ص: 223-224.
(١٨) الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب، 1952-1956م.
(١٩) الصاحبي لابن فارس، المكتبة السلفية، 1910م: 231.
(٢٠) اللسان: ح ر م.
(٢١) طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، 1980، 1: 17.
(٢٢) الخصائص؛ 239/1.
(٢٣) طبقات فحول الشعراء: 26/1.
(٢٤) كتاب سيبويه: 435/1.
(٢٥) كتاب سيبويه: 433/1-434.
(٢٦) كتاب سيبويه: 202/2.
(٢٧) كتاب سيبويه: 108/1-10.
(٢٨) كتاب سيبويه: 11/1.
(٢٩) كتاب سيبويه: 12/1-13.
(٣٠) كتاب سيبويه: 59/2.
(٣١) كتاب سيبويه: 10/1.
(٣٢) كتاب سيبويه: 161/2.
(٣٣) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق: الدكتور عبدالعال سالم المكرم، بيروت: 54
(٣٤) البحر المحيط لأبي حيان، ط السعادة 206/1.
(٣٥) كتاب سيبويه: 297/2-298.
(٣٦) الخزانة: 92/2.
(٣٧) المقتضب للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1963-1968م: 261/4.

(٣٨) عبث الوليد، لأبي العلاء المعري، دمشق، 1936م: 191.
(٣٩) الخزانة: 175/1.
(٤٠) وعندي أن هذا هو مراد سيبويه حين قال عن هذا البيت: هو بمنزلة في غير الشعر لأن النصب لا يكسر البيت ولا يخل به [الكتاب: 44/1]، لا كما فهمه بعضهم من أن ظاهره "أن الضرورة ليس للشاعر عنه فسحة [الخزانة: 174/1].
(٤١) الخزانة: 15/1.
(٤٢) النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، بتحقيق: الدكتور محمد عبدالقادر أحمد، دار الشروق، 1981م: 278.
(٤٣) الكامل، للمبرد، مكتبة المعارف، بيروت: 1-34-35.
(٤٤) المدارس النحوية، للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، ط2: 131.
(٤٥) التنبيهات لعلي بن حمزة (ضمن كتاب المنقوص والممدود للفراء)، تحقيق: عبدالعزيز الميمني، دار المعارف، 1967: 116.
(٤٦) المقتضب: 354/3.
(٤٧) الكامل: 150/1.
(٤٨) المقتضب: 282/1.
(٤٩) المقتضب: 239-240.
(٥٠) المقتضب: 97/2.
(٥١) عن الضرورة الشعرية، للسيد إبراهيم محمد، ص36.
(٥٢) الخصائص: 396/1.
(٥٣) الخصائص: 125/1.
(٥٤) الضرورة الشعرية: ص36.
(٥٥) الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، 1945: 291.
(٥٦) الإنصاف: 446.
(٥٧) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب/ تحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق، 1974.
(٥٨) اللسان: ح ر م.
(٥٩) اللسان: و أ ب.
(٦٠) الاقتضاب: 222.

(٦١) اللسان: ن ب ج.
(٦٢) الاقتضاب: 157.
(٦٣) اللسان: أ ن ف.
(٦٤) التلخيص، لبي هلال العسكري، تحقيق: مجمع اللغة العربية بدمشق، 269/1.
(٦٥) الممتع، للنهشلي القيرواني،: 140-145.
(٦٦) اللسان: ب ك ر.
(٦٧) اللسان: ع م ر.
(٦٨) الخصائص: 355/1.
(٦٩) اللسان: د و م.
(٧٠) ترتيب القاموس المحيط للفيروز أبادي، للطاهر أحمد الزاوي، الدار العربية للكتاب، 1980: ش وف.
(٧١) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج7 ص158.
(٧٢) الضرورة الشعرية: 13.
(٧٣) الخصائص: 10/2.
(٧٤) الاقتراح للسيوطي، دار المعارف بحلب: 93.
(٧٥) عن الخزانة: 6/1.
(٧٦) الخزانة: 7/1.
(٧٧) مجلة مجمع القاهرة: ج2 ص45-50.
(٧٨) همع الهوامع، للسيوطي – بعناية النعساني، مطبعة السعادة، 1327هـ: 194/2.
(٧٩) شرح الأشموني، بولاق: 153/3.
(٨٠) الهمع: 44/1.
(٨١) اللسان: ع رب.
(٨٢) التلخيص: 267/1.
(٨٣) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي الشوكاني: 32.
(٨٤) المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، للأمير مصطفى الشهابي، مجمع اللغة العربية بدمشق، 1965: 19.
(٨٥) الاقتضاب: 215.

(٨٦) في المزهر للسيوطي [351/1]، عن ابن السراج في رسالته في الاشتقاق: مما ينبغي أن يجذر كل الحذر، أن يشتق من لغة العرب لشيء من لغة المعجم، قال: فيكون بمنزلة من ادعى أن الطير ولد الحوت.

(٨٧) المصطلحات العلمية للشهابي: 125–126.

(٨٨) Dorland's 111 ustrated Medical Dictionary, 24th edn, Saunders, P. 1256.

(٨٩) الخصائص: 208./2

(٩٠) عن مقالة التضمين للأستاذ صلاح الدين الزعبلاوي [93].

(٩١) المحتسب، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة، 1376هـ: 58/1.

(٩٢) مغني اللبيب، لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتاب العربي، بيروت: 185/2.

(٩٣) للأستاذ صلاح الدين الزعبلاوي مقالة مجودة في التضمين، نشرت في مجلة اللغة العربية بدمشق [مج 55: 1د–107].

(٩٤) المغني: 116/2.

(٩٥) حاشية الصبان، علي الأشموني 232/2.

(٩٦) دراسات في العربية وتاريخها للسيد محمد الخضر حسين.

(٩٧) اللسان: ن ور.

(٩٨) اللسان: س ي ل.

(٩٩) الخصائص: 386/1.

(١٠٠) طبقات فحول الشعراء: 14/1.

(١٠١) طبقات فحول الشعراء: 14/1.

(١٠٢) اللسان: ب خ ع.

(١٠٣) كتاب المنصوري في حفظ الصحة ومعالجة الأمراض لمن يحضره الطبيب، للرازي، مخطوط، 30.

(١٠٤) كامل الصناعة الطبية، لعلي بن العباس، القاهرة، 1294هـ: 118/1.

(١٠٥) المصطلحات العلمية للشهابي: 35–37.

(١٠٦) من مقدمة الطبعة الأولى من المعجم الطبي الموحد، بقلم الدكتور عزة مصطفى، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1973.

(١٠٧) كتاب الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعني الملوحي، مجمع اللغة العربية بدمشق، 1982: 288.

(١٠٨) اللامات، للزجاجي، بتحقيق: مازن المبارك، مجمع اللغة العربية بدمشق، المطبعة الهاشمية، 1969م: 161–162.